تمهيد

أدت الأزمات التي عصفت بالاقتصاد العالمي إلى حدوث إختلالات وعجز في القطاع المصرفي جعلت الخبراء والمهتمين بالمجال المصرفي يسعون إلى وضع معايير لتعزيز سلامة ومتانة الوضع المالي للبنوك، لذا وفي سنة 1974تشكلت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية لتضع سنة 1988 معيارا موحدا لكفاية رأس المال، ولكن لوجود بعض القصور في هذه الاتفاقية ظهرت اتفاقية بازل III سنة 2004 والتي جاءت بثلاث ركائز وهي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، المراجعة الإشرافية وانضباط السوق، وجاءت هذه الاتفاقية بعدة أساليب لقياس مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، لكن عقب الأزمة العالمية عام 2008 ظهر نقص كبير في هذه الاتفاقية فاجتمعوا أعضاء لجنة بازل من جديد ليخرجوا باتفاقية بازل III سنة 2010 ليبدأ التطبيق الفعلي لها سنة2013.

و مما سبق رأينا أن نتعرف في هذا الفصل على مقررات بازل الثلاثة وكذاك ما جاءت به لإدارة المخاطر المصرفية وأساليب قياس تلك المخاطر و فق اتفاقيات بازل لذا تم تقسيم الفصل ثلاثة مباحث .

المبحث الأول :**اتفاقيات لجنة بازل الدولية .**

المبحث الثاني :**إدارة المخاطر الائتمانية وفق اتفاقيات بازل.**

المبحث الثالث :**أساليب قياس المخاطر الائتمانية وفق اتفاقيات بازل.**

المبحث الأول اتفاقيات لجنة بازل الدولية

لقد أدت التطورات التي طرأت على الصناعة البنكية وكذا اشتداد المنافسة مابين البنوك وتعرض النظام المصرفي العالمي إلى العديد من الأزمات المالية والمصرفية أدى إلى تكون لجنة لرقابة المصرفية سميت بلجنة بازل لرقابة والإشراف المصرفي.

المطلب الأول :لجنة بازل الأولى

إن الأسباب الرئيسية وراء تشكل لجنة بازل هو ارتفاع مديونية الدول النامية وعجزها عن السداد وكذا أزمة جنوب شرق آسيا، مما أدى بالخبراء في المجال المصرفي إلى السعي نحو وضع معدل لكفاية رأس المال لاستيعاب المخاطر التي قد تواجه البنوك.

الفرع الأول :تعريف لجنة بازل

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية عام 1974 حيث تكونت من مجموعة الدول الصناعية العشر * تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، وذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، والتي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعضها . ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموالها، مع الأخذ في عين الاعتبار أنه في ظل العولمة فإن فروع البنوك الأمريكية والأوروبية يزداد انتشارها في أنحاء العالم خارج الدول الأم وقد أطلق على هذه اللجنة تسمية لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية أو لجنة .الأنظمة والرقابة المصرفية[1].

الفرع الثاني :أسباب نشأة لجنة بازل وأهدافها:

أولا: تم إنشاء لجنة بازل لرقابة المصرفية نتيجة للعديد من الأسباب والمتغيرات التي عرفها نشاط البنوك على المستوى العالمي، ومن أهم هذه الأسباب نذكر ما يلي[2] :

- ✓ تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث؛
- ✓ ازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها؛
- ✓ تعثر بعض البنوك نتيجة للأوضاع السائدة آنذاك؛

---

* – **تتألف لجنة بازل من ممثلي كل من :بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية.**

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2001 ، ص : 80.

[2] – أحمد قارون، **مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبة معمقة جامعة سطيف1 الجزائر 2013/2012، ص:16

- ✓ سياسة تخفيف القيود على البنوك وخاصة في أمريكا وبريطانيا؛
- ✓ المنافسة القوية بين البنوك العالمية؛
- ✓ التطورات الاقتصادية (التضخم، تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة، العولمة، الخصخصة، الأزمات المالية...)؛
- ✓ التطورات البنكية (ظهور تقنيات بنكية عصرية ومنها المشتقات المالية)؛
- ✓ التطورات التكنولوجية (تقدم كبير في نظم الاتصالات والمعلومات، زيادة حجم التجارة الإلكترونية)؛

ثانيا: أهداف لجنة بازل

تتجسد أهداف لجنة بازل في ما يلي:[1]

- ✓ دعم وسلامة الموقف المالي للبنوك العالمية؛
- ✓ إنشاء أساس سليم وعادل للتنافس العالمي بين البنوك الدولية والنظام المصرفي يُمكن من إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة، والتي تنشأ غالبا من الاختلافات في القوانين المصرفية المتعلقة بانتقال رأس المال من دولة لأخرى لأن تعدد المعايير الخاصة برأس المال واختلافها من دولة لأخرى لبعض البنوك والاستفادة من متطلبات الأمان الأقل تشددا أدى إلى إضعاف استقرار وكفاءة الجهاز المصرفي؛
- ✓ بنية أساسية متطورة وتشمل:
  - تحسين الشفافية والرقابة وتطوير النظم المحاسبية على المستوى الوطني.
  - تقريب وتوحيد التشريعات والقواعد التنظيمية والمصرفية مع المعايير الدولية، ربما قد يستدعي هذا وجود معايير محاسبية موحدة، آليات تسمح بالتدخل الحكومي لحماية الجهاز المصرفي عندما يتعرض للعقبات بأشكالها.
  - تطوير الأدوات الرقابية وخاصة في ظل استخدام الكثير من المستحدثات المالية والتطورات في أسواق المال وحدوث تغيرات في الوظائف التقليدية في البنوك وخاصة بعد منافسة المؤسسات غير المصرفية.

الفرع الثالث: مضمون اتفاقية بازل I

بعد سلسلة من الجهود والإجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال والتي عرفت باتفاقية بازل1 ، وذلك في جويلية 1988 لتصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا، وبعد أبحاث وتجارب تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة وقدرت هذه النسبة ب8 % وأوصت اللجنة من خلالها على تطبيق هذه النسبة إعتبارا من نهاية عام 1992 ليتم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات، بدءا من 1990 ، وكانت هذه التوصيات مبنية على

[1] – رشيد دريس، **إستراتيجية تكييف المنظومة البنكية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2007/2006، ص: 102

مقترحات تقد بها كوك "COOKE" *والذي أصبح بعد ذلك رئيسا لهذه اللجنة، لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بازل، أو نسبة كوك[1].

أولا :قسمت لجنة بازل رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين وهما[2]

- رأس المال الأساسي ويتكون من: (رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة)
- رأس المال المساند ويتكون من: (الاحتياطات غير المعلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول + المخصصات لمواجهة مخاطر أي مخاطر غير محددة + قروض مساندة + أدوات رأس مالية أخرى)

ويجب احترام الشروط الآتية في رأس المال[3].

- أن لا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي.
- أن لا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين والتي تدخل ضمن هذا الإطار عن 50% من رأس المال الأساسي.
- ألا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 2 % مرحليا، ثم تحدد ب 1.25 من الأصول والالتزامات العرضية م رجحة الخطر.

تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الإئتمانية، المجموعة الأولى متدنية المخاطر، وتضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD *يضاف إلى ذلك دولتان هما :سويسرا والمملكة العربية السعودية وأما المجموعة الثانية تضم بقية دول العالم، وقد إعتبرت ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى[4].

وبهذا أصبح كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل الأولى كما يلي:

$$\text{كفاية رأس المال (1988)} = \frac{\text{رأس المال الإجمالي (الشريحة 1+ الشريحة2)}}{\text{الموجودات الرجحة بالمخاطر (مخاطر إئتمانية)}} \geq 8\%$$

الفرع الرابع: التعديلات التي طرأت على بازل I وسلبياتها:

*–Peter Cooke خبير مصرفي إنكليزي ومدير مشارك ببنك إنكلترا المركزي) آنذاك (وكان رئيسا للجنة بازل سنة 1988

[1]–مفتاح صالح ورحال فاطمة، **تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو والعدالة والاستقرار من المنظور يومي 09 و 10 سبتمبر 2013 ، تركيا الإسلامي، ص: 03

[2]– أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية**، دار الجدارة للكتاب العالمي ودار عالم الكتاب الحديث، ط1 ، الأردن، 2008 ،ص115، ص116

[3]–رحال عادل، **تحديث الخدمة المصرفية لمواجهة اختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر**،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر، 2014/2013، ص: 16

*–هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر.

[4]– طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2003 ،ص:129

أولا: التعديلات.

بعد وضع هذه النسبة رأت البنوك ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال لديها، وذلك مقابل المخاطر المتنوعة التي أصبحت تتعرض لها، خاصة في ظل انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات لذلك أصدرت لجنة بازل اتفاقية خاصة باحتساب كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تعنى بالمخاطر الائتمانية فقط وذلك في جانفي 1996 وتعتبر هذه الاتفاقية تعديلا لاتفاقية 1988[1].

ومع أن هذه التعديلات أبقت على نسبة8% كما ورد في اتفاق بازلI إلا انها عدلت من مكونات هذه النسبة، حيث سمحت للبنوك بإصدار قروض مساندة لأجل سنتين لتدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال وذلك لمواجهة جزءا من مخاطرها السوقية، والتي يجب أن تكون خاضعة لشروط التالية[2].

- ✓ أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين، وأن لا تتجاوز 250 %كحد أقصى من رأس مال البنك من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية؛
- ✓ أن يكون صالحاً لتغطّية المخاطر السوقية فقط، بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي؛
- ✓ يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال، وذلك ضمن الحد المذكور؛
- ✓ أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال ≤الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة .

عند حساب النسبة الإجمالية لرأس المال يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب المخاطر السوقية في 12.5(وذلك على أساس أن 100 مقسومة على 8 وهي الحد الأدنى لكفاية رأس المال تساوي 12.5) ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر.

$$\text{كفاية رأس المال (1988)} = \frac{\text{رأس المال الإجمالي (الشريحة 1+ الشريحة 3)}}{\text{الموجودات المرجحة بالمخاطر (مخاطر إئتمانية)+مقياس المخاطر السوقية} \times 12.5} \geq 8\%$$

ثانيا: السلبيات.

تتمثل سلبيات اتفاقية بازل 1 في ما يلي:[1]

[1] – سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06 ، 2006، ص :154

[2] –سليمان ناصر، **نفس المرجع السابق**، ص : 155

1- قد يكون الثمن الذي يختاره البنك للالتزام بمعيار كفاية رأس المال هو عدم تكوين المخصصات الكافية وذلك يعني تضخيم الأرباح لزيادة الاحتياطات وهو ما من شأنه أن يسرع من استنزاف البنك لذا يتعين متابعة كافة المخصصات المكونة من جانب الجهات الرقابية.

2- محاولة البنوك التهرب من الالتزام بالاتجاه لبدائل الائتمان التي تدرج خارج الميزانية مع إغفال تضمينها لمقام النسبة، الأمر الذي ينبغي متابعته من السلطات الرقابية.

3- عدم قدرة البنوك على التفرقة بين المخاطر العامة والمخاطر التي تقاس بموجب معيار اتفاقية بازل1988 .

4- البنوك تكون في موقف تنافسي أضعف من المؤسسات المالية الأخرى التي تؤدي خدمات شبيهة حيث أن ذلك المعيار يضيف تكلفة إضافية.

5- إعطاء وضع مميز لمخاطر مديونيات حكومات وبنوك دولOCDE على الرغم من أن بعضها يعاني مشاكل اقتصادية.

تركيز اتفاقية بازل على مخاطر الائتمان وعدم أخذ التطورات الهائلة التي تشهدها الصناعة المصرفية.

المطلب الثاني :إتفاقية بازل الثانية

ظهر الإطار الجديد لحساب كفاية رأس المال تحت مسمى اتفاقية بازل 2 عام 2004، و تقوم هذه الاتفاقية على ثلاثة ركائز أساسية وهي الحد الأدنى لرأس المال، المراجعة الإشرافية وانضباط السوق.

الفرع الأول :أهداف بازل 2 وركائزها:

اقترحت لجنة بازل سنة 1999 إطارا جديدا لحساب معدل كفاية رأس المال بدل النسبة التي جاءت في الاتفاقية الأولى بحيث يأخذ بعين الاعتبار معامل المخاطرة في ميزانيات البنوك، وفصلت أكثر في هذا الإطار

بتاريخ 16 جانفي 2001 مع انتظار آراء وتعليقات وملاحظات الهيئات المعنية والمختصة كصندوق النقد الدولي (FMI)إلى غاية شهر ماي 2001،كحد أقصى حتى تصدر النسخة النهائية لها قبل نهاية عام 2001 إلا انها تأخرت بسبب كثرة الملاحظات عليها حتى جوان 2004 وأصبحت جاهزة وقابلة للتنفيذ بدءا من هذا التاريخ إلى غاية نهاية 2006 أو بداية العام 2007 كحد اقصى[2]

أولا:أهداف اتفاقية بازل2

---

[1]- ميساء محي الدين كلاب، **دوافع تطبيق دعائم بازل2 وتحدياتها-دراسة على المصارف العاملة في فلسطين**-،كلية التجارة، قسم إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين، 2007 ، ص36

[2]- سليمان ناصر، **اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول "أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، أيام 06/05 ماي 2009 ص: 07.

قامت لجنة بازل بإصدار اتفاقية بازل الثانية لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي[1]

- ✓ الرفع من معدلات الأمان وسلامة ومتانة النظام المالي العالمي.
- ✓ إدراج العديد من المخاطر – لم تكن مدرجة من قبل -وإيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في البنوك على كافة مستويات.
- ✓ يعتبر الهدف الرئيسي لاتفاقية بازل الثانية هو تدعيم صلابة النظام البنكي الدولي وذلك من خلال ضمان أن قياس متطلبات رأس المال لا تمثل مصدرا لعدم التوازن في المنافسة بين البنوك العالمية الكبيرة، كما يعتبر كذلك من أهم مزايا اتفاقية بازل الثانية أنها تشجع على إدارة المخاطر من خلال متطلبات رأس المال الحساسة للمخاطر التي تواجهها.
- ✓ تهدف هذه الإتفاقية إلى إنشاء طريقة أكثر شمولية في معالجة المخاطر.

ثانيا: الركائز الرئيسية لاتفاقية بازل II

1- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:

فقد حددت المتطلبات الدنيا لرأس المال الرقابي، أي حجم رأس المال الذي يجب على البنوك تأمينه لتغطية المخاطر والتي تبلغ 8% من مجمل الموجودات الموجودة الموزونة بالمخاطر. إلا أن الإطار الجديد يعتبر أكثر شمولا في معالجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، بحيث يقدم المقترح الجديد طرق ومداخل تتراوح بين البسيط والمعقد بالنسبة لأساليب قياس المخاطر، هذا وقد صنفت لجنة بازل المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي المخاطر الائتمانية، مخاطر التشغيل ومخاطر السوق، وعلى هذا الأساس يحسب معدل كفاية رأس المال كما يلي:[2]

$$\text{كفاية رأس المال (2004)} = \frac{\text{رأس المال الإجمالي (الشريحة1 + الشريحة 2+ الشريحة 3)}}{\text{مخاطر إئتمانية + المخاطر السوقية + مخاطر التشغيل}} \geq 8\%$$

2- المراجعة الإشرافية:

هذه الركيزة خاصة بمتابعة السلطات الإشرافية لكفاية رأس المال والرقابة عليها، وتستند إلى أربعة مبادئ رئيسية وهي:[3]

المبدأ الأول :يتعين قيام البنوك بعملية تقييم شاملة لمدى كفاية وتناسب رأس المال مع حجم وطبيعة المخاطر التي تواجهها.

[1] – احمد قارون، مرجع سابق ص26، ص27.

[2] – بعلي حسني مبارك، **إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، فرع إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر 2011-2012، ص: 17

[3] –أحمد غنيم، **الأزمات المصرفية والمالية-الأسباب النتائج، العلاج** –، 2008 ص:43، ص: 44

المبدأ الثاني : ينبغي على المراقبين أن يقوموا بمراجعة وتقييم التقديرات الداخلية للبنوك بشأن كفاية رأس المال بالإضافة إلى قدرتها على الإشراف وضمان إلتزامها بمعدلات رأس المال وينبغي على المراقبين أن يتخذوا ما يروه من إجراءات رقابية في الحالات التي تستلزم ذلك.

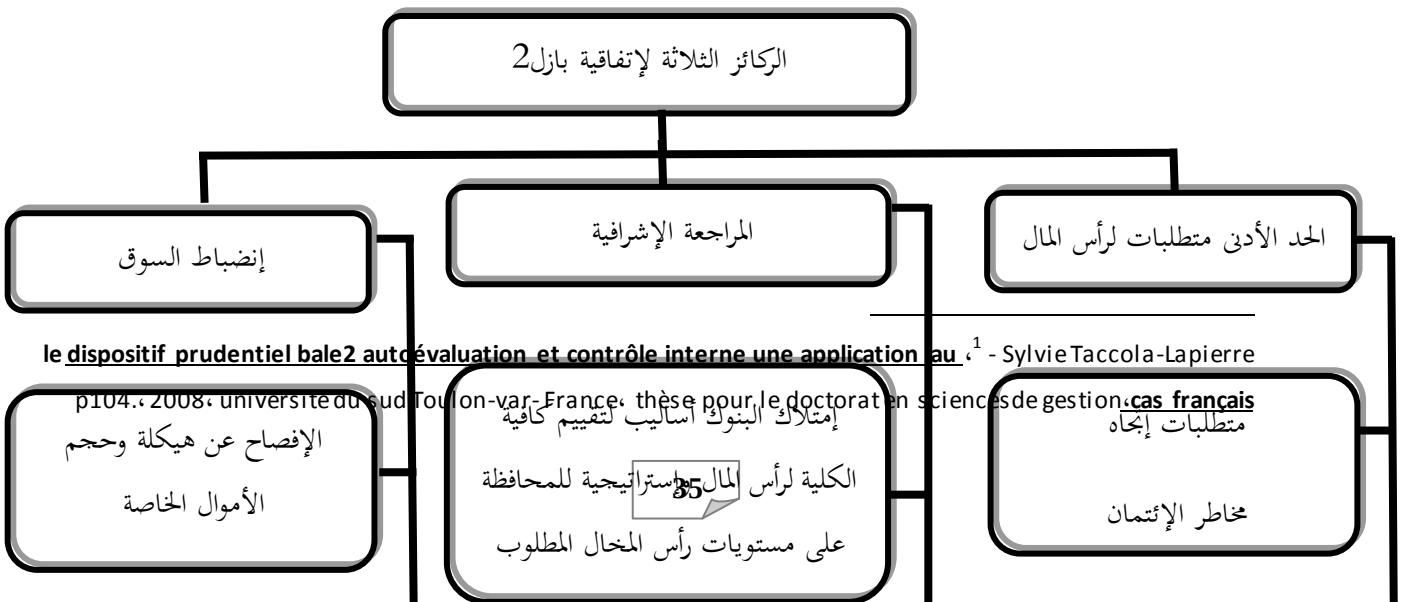
المبدأ الثالث : ينبغي على المراقبين أن يتوقعوا قيام البنوك بتحقيق مستويات من رأس المال أعلى من الحدود الدنيا الواجب الاحتفاظ بها وان يكون لهؤلاء المراقبين القدرة على مطالبة البنوك بتوفير أية احتياجات إضافية مطلوبة من رأس المال؛

المبدأ الرابع : ينبغي على المراقبين التدخل في مراحل مبكرة لمنع انخفاض رأس مال البنك عن الحدود الدنيا الواجب الاحتفاظ بها ولهم أن يطلبوا اتخاذ الإجراءات اللازمة لعلاج جوانب القصور وبحيث يتم استيفاء نسب رأس المال المطلوب على وجه السرعة.

3 – انضباط السوق:

إن هدف انضباط السوق هو التزام البنوك بنشر البيانات الخاصة بأساليب تقدير المخاطر وفقا لظروف السوق، مما يؤكد دور السوق في تقدير المخاطر، فالجنة بازل من خلال هذه الركيزة تسعى إلى تعزيز الشفافية والإفصاح، وتجدر الإشارة إلى أنه لتحقيق الانضباط الفعال لسوق يجب أن يتوفر نظام دقيق وسريع للمعلومات يمكن الإعتماد عليه حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها وقدرتها على إدارة المخاطر، ولقد شددت لجنة بازل في توصيتها على ضرورة إعلام المشاركين في السوق بمدى ملائمة الأموال الخاصة لمخاطر البنك وكذلك مناهج المراقبة الداخلية المستعملة من طرف البنوك[1] .

الشكل رقم (04):الركائز الرئيسية لاتفاقية بازل2



[1] - Sylvie Taccola-Lapierre ، **le dispositif prudentiel bale2 autoévaluation et contrôle interne une application au cas français**، p104.، 2008، universite du sud Toulon-var-France، thèse pour le doctorat en sciences de gestion.

المصدر :بوسنة محمد رضا، الأزمة المالية العالمية ومعيار بازل3 ، مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، العدد 13 ، جوان 2013 ، جامعة محمد خيضر -بسكرة، ص133.

الفرع الثالث :الانتقادات الموجهة لاتفاقية بازل2

لقد وجهت الكثير من الانتقادات لاتفاقية بازل 2وهذا خاصة بعد الأزمة العالمية ومن أهم هذه الانتقادات ما يلي :[1]

- ✓ تتوجه البنوك من أجل تحقيق معيار كفاية رأس المال وفقا لبازل 2 لاحتجاز نسب مرتفعة من الأرباح لزيادة قاعدة رأس المال، مما يعني عدم القيام بتوزيعات الأرباح على المساهمين بشكل كاف؛

[1] -زبير عياش، **اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات القطاع البنكي العالمي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد30 / 31 ماي 2013 ، جامعة محمد خيضر- بسكرة، ص:450، ص:451

- ✓ إن مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية قد لا تتمكن من تقدير مخاطر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الاقتصاديات على نحو دقيق.
- ✓ ارتفاع التكلفة الناتجة عن زيادة رأس المال في البنوك، سيؤدي إلى ضعف موقفها التنافسي أمام المؤسسات المالية الأخرى التي تقدم خدمات بنكية لكنها لا تخضع لقواعد هذا المعيار.
- ✓ ارتفاع تكلفة الوحدة الواحدة من الخدمات البنكية نتيجة لارتفاع تكلفة التمويل وزيادة حجم المخصصات نتيجة للوزن العالي للمخاطر في أصول البنك، هذا بالإضافة إلى احتمال تحقيق خسائر كنتيجة لتصفية الجبرية لبعض الأصول قبل موعد استحقاقها من أجل تخفيض محفظة الموجودات.
- ✓ احتمال توقف الدول الكبرى عن إقراض الدول الأكثر فقرا، نتيجة ارتفاع مخاطر الإقراض وبالتالي:
  - الاحتفاظ برأس مال كبير لمواجهة هذه المخاطر.
  - تتطلب الاتفاقية بأن يتوافر لدى البنوك نظام لتقدير مدى كفاية رأس مالها بالنسبة لكل سوق أو نشاط، ويتطلب ذلك تقنيات حديثة غير متوافرة في معظم بنوك الدول النامية.
- ✓ على الرغم من أن إطار اتفاقية بازل 2 يهدف إلى توحيد وتنميط طرق حساب متطلبات رأس المال وجعلها أكثر عدالة إلا أنه يربط مصير القطاع المصرفي بمجموعة من وكالات التصنيف التي هي في بعض الأحيان لا تخضع لأي جهة رقابية ولا يمكن الجزم بحيادتها كونها تحصل على اجورها من البنوك التي تقيمها.

المطلب الثالث :اتفاقية بازل الثالثة

إن اتفاقية بازل الثالثة جاءت لتعزز متانة وصلابة النظام المصرفي الذي عرف العالم مدى هشاشته عقب الأزمة المالية العالمية 2008، فجاء نص الاتفاقية ويحتوي على خمسة محاور رئيسية من شأنها أن تعزز سلامة النظام المصرفي العالمي وتعالج كذلك بعض المشاكل التي قد تواجهه.

الفرع الأول: المحاور الخمسة لإتفاقية بازل (3):

تتكون إتفاقية بازل من خمسة ومحاور هامة هي[1]:

المحور الأول: ينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتص را على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها .

أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك . وأسقطت بازل3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملا بالاتفاقات السابقة؛

[1] – معهد الدراسات المصرفية، **اتفاقية بازل الثالثة**، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، السلسلة الخامسة، العدد5 ، الكويت، ديسمبر2012

المحور الثاني :ينص على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

المحور الثالث :دخلت نسبة جديدة تقيس مضاعف الرساميل وهي نسبة الرافعة المالية والتي تحسب بقسمة.

إجمالي المخاطر داخل وخارج الميزانية على رأس المال بالمفهوم الضيق الذي ورد في المحور الأول[1] .

وتحسب الرافعة المالية كما يلي:

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال}}{\text{إجمالي الديون}} \geq 3\%$$

المحور الرابع :يتكلم أساسا عن نظام يهدف إلى حث البنوك على أن لا تربط عمليات الإقراض التي تقوم بها بشكل كامل بالدورة الاقتصادية لأن ذلك يربط نشاطها ا ففي حالة النمو و الازدهار تنشط البنوك بشكل كبير فيما يخص تمويل الأنشطة الاقتصادية، أما في حالة الركود الاقتصادي يتراجع نشاط الإقراض فتتسبب في إطالة فترة هذا الركود[2].

المحور الخامس :ينص على معايير جديدة لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك نظرا لأهميتها في القطاع المصرفي خاصة بعد حدوث الأزمة العالمية ولقد جاءت بنسبتين لسيولة النسبة الأولى في الأجل القصير والثانية في الأجل المتوسط والطويل، وتحسب كما يلي[3] .

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{نسبة الأصول مرتفعة السيولة}}{\text{صافي التدفقات النقدية خلال30يوم}} \geq 100\%$$

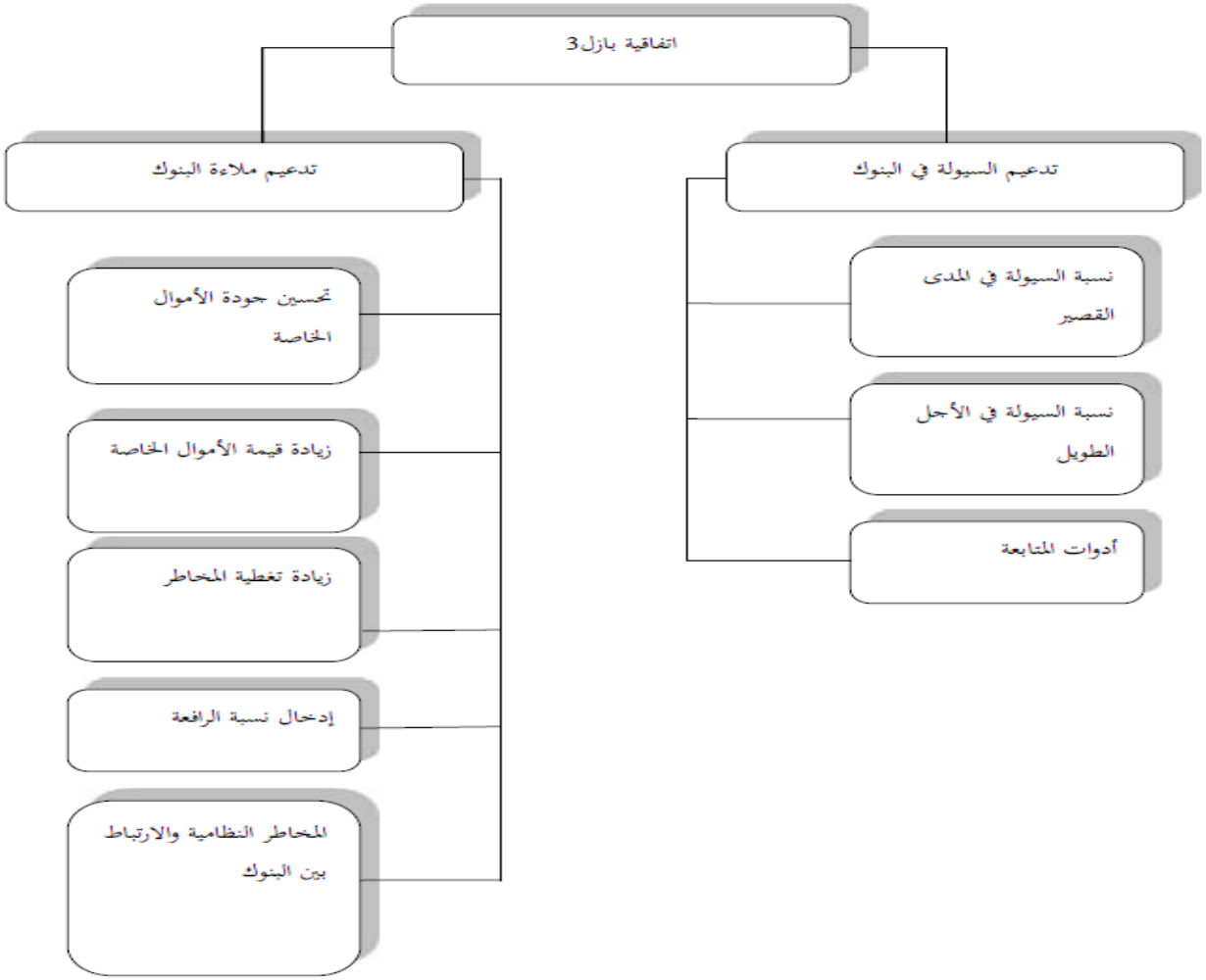
$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{نسبة مصادر التمويل لدى البنك}}{\text{استخدامات هذه المصادر}} \geq 100\%$$

[1] – جمعية مصارف لبنان، **اتفاقية بازل الثالثة:الصناعة المصرفية العالمية في مواجهة الرقابة المصرفية**، متاح على الموقع:
http://www.abl.org.lb/ar/subpage.aspx?pageid=1088

[2] – زبير عياش، مرجع سابق، ص456.

[3] – فلاح كوكش، **أثر اتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية**، معهد الدراسات المصرفية، جانفي2012 .

الشكل رقم (05): العناصر الأساسية لاتفاقية بازل 3



المصدر :أحمد قارون، **مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة سطيف1 الجزائر 2013/2012 ص : 37.

الفرع الثاني :الآثار المتوقعة لاتفاقية بازل3

ان إتفاقية بازل 3 ورغم أنها في بداية تطبيقها إلا أن الخبراء في المجال المصرفي كانت لهم توقعات حول ما ستحدثه هذه الإتفاقية، على الرغم اتفاقية معقدة نوعا ما وتحمل كثيرا من التحديات للبنوك.

تحمل هذه الاتفاقية العديد من التحديات والصعاب للبنوك، يمكن إجمالها في ما يلي:[1]

[1]-حياة نجار، **اتفاقية بازل 3وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**،مرجع سابق، ص285 :

أولا :رغم أن نصوص الاتفاقية غير نهائية وقابلة للتغيير حتى نهاية سنة 2018، إلا انها تحمل الكثير من التعقيد في كيفية تطبيقها أو في طبيعة التعديلات في حد ذاتها و لهذا فالبنوك، وخاصة التي لم تطبق اتفاقية بازل2 ستجد صعوبة في إستيعابها والتعود عليها، وعليه وعليه ستكون هناك مسؤولية إضافية عليها في عقد دورات تدريبية؛

ثانيا :التعريف الجديد لرأس المال ورفع ترجيح بعض أنواع المخاطر وإدراج مخاطر جديدة، سيعمل على تخفيض نسبة كفاية رأس المال، وهو ما يجعل البنوك تبحث عن مصادر جديدة لرأس المال، بالاقتطاع من الأرباح، أو عدم توزيعها أصلا، وبالتالي تنخفض ربحية السهم مما ينعكس سلبا على قيمة أسهم البنك في الأسواق المالية .ومن جهة أخرى قد لا يكون السهم المصدر مرغوبا فيه من قبل المستثمرين إذا كان البنك لا يحقق أرباحا أو لا يوزعها، وبالتالي ستجد البنوك صعوبات في تدبر رأس المال؛

ثالثا :الالتزام بمعايير السيولة الجديدة سيجعل البنوك تحتفظ بمخزون إضافي من الأصول عالية السيولة، ما يعني انخفاض توظيفها .كما أن الخوف من حدوث أزمات سيولة في المستقبل يجعلها تركز على الاستثمارات قصيرة الأجل والمضمونة العائد كالأوراق المالية الحكومية والديون الخاصة التي يكون تنقيطها الائتماني جيدا؛

رابعا :الالتزام بالرافعة المالية المفروضة سيؤدي إلى تراجع نسبة الإقراض في البنوك، ما يؤثر سلبا على ربحيتها ويحرم النشاط الاقتصادي من التمويل كما انها ستسعى لتعويض تراجع نشاط الإقراض برفع معدل الفائدة، وبالتالي يبحث العملاء عن مصادر تمويل أخرى كالأسواق المالية؛

خامسا :تراجع نشاط الإقراض برفع معدل الفائدة، وبالتالي يبحث العملاء عن مصادر تمويل أخرى كالأسواق المالية؛

تعاملها بالمشتقات في الأسواق المالية المنظمة وغير المنظمة، وعمليات التوريق وإعادة التوريق وذلك للقيود التي فرضت على نشاطها في هذه المجالات.

المبحث الثاني :إدارة المخاطر الإئتمانية وفق إتفاقيات بازل

لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وانما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية .تجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا وتساعدها فرق عمل مكونة من فنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك .استطاعت هذه اللجنة أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية وايجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك إدراكا منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي.

وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الدولي في مجال الرقابة البنكية[1]

المطلب الأول: إدارة المخاطر الإئتمانية وفق بازل1 (معامل كوك للملائمة المصرفية)

معيار كوك للملاءة المصرفية هو النسبة الدنيا للأموال الخاصة، تطبق على البنوك التي تنشط على المستوى الدولي وهي نسبة تتعلق أساسا بخطر القرض، ليتم تعديلها سنة 1996 بإدراج خطر السوق إن اتفاق بازلI المعدل والمتمم، سمح بقياس متانة واستقرار النظام البنكي آنذاك وتعزيز مساواة شروط المنافسة بين البنوك الدولية .وهو ما أدى إلى تسجيل تحسنا معتبرا في مستوى الأموال الخاصة لغالبية البنوك، وسنحاول من خلال هذا المطلب الوقوف عند الجوانب الأساسية لهذا الاتفاق وتقييم مقترحاته في ظل مستجدات البيئة العالمية.[2]

الفرع الأول: الجوانب الأساسية لإتفاقية بازلI

انطوت اتفاقية بازل I على العديد من الجوانب أهمها[3] .

1- التركيز على المخاطر الائتمانية : حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما ولم يشمل معيار كفاية رأس المال –كما جاء بالاتفاقية عام 1988 - مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

2- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها :حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية .فيجب أ ولا كفاية المخصصات ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال.

3- قسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أو ا زن مخاطر الائتمان :قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى متدنية المخاطر وتضم مجموعتين فرعيتين، والثانية ذات المخاطر المرتفعة.

* **المجموعة الأولى:** وتضم.[1]

---

[1]-زبير عياش، **فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مانجمنت المؤسسة، غير منشورة، المركز الجامعي العربي بن مهيدي،أم البواقي، السنة الجامعية 2006-2007 ص: 79

[2]- Antoine Sardi, **Balell**, AFGES **E ditions**, Paris, 2004, p.14

[3]- www.arablaw.org/download_instr_capital_jo.doc

أ- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الدولي الاقتصادي والتنمية (OCDEيضاف إليها دولتان هما :سويسرا والمملكة العربية السعودية؛

ب- الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الإقتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: أستراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزلندا، فنلندا، أيسلندا، الدانمرك، اليونان وتركيا. وقد قامت اللجنة بتعديل هذا المفهوم في جويلية 1994 وذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي.

* **المجموعة الثانية** :وتشمل كل دول العالم ما عدا الدول المدرجة في المجموعة الأولى.

-4- **وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول** :إن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة، وكذلك اختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، فعند حساب معيار كفاية رأس المال، ترجح مخاطر الأصل من خلال خمسة أوزان هي:

صفر بالمائة، 10 %، 20%، 50%، 100% ولإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة، فقد تركت اللجنة للسلطات النقدية المحلية حرية اختيار وتحديد بعض أو ا زن المخاطر.
كما أن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لا يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة، وانما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة.
والجدول الموالي يعكس لنا أو ا زن المخاطرة حسب أصناف الأصول[2]:

جدول رقم (02): أوزان المخاطرة حسب أصناف الأصول داخل المي ا زنية العمومية للبنك

درجة المخاطرة	الترتيب	الأصـــول
صفر %	أ-	النقدية
	ب-	المطلوبات من الحكومة المركزية و البنوك المركزية ، مقومة بالعملة الوطنية المعمول بها
	ج-	المطلوبات الأخرى من الحكومات المركزية لدول OCDE و بنوكها المركزية
	د-	المطلوبات المعززة بضمانات نقدية أو بالأوراق المالية للحكومات المركزية لدول OCDE
صفر ، 10% ، 20% أو 50% بحسب تقدير السلطة	أ-	المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية و القروض المضمونة من قبلها (باستثناء الحكومة المركزية)
	ب-	مطلوبات من بنوك مرخصة في دول OCDE أو قروض مضمونة من قبلها
%20	أ-	المطلوبات من بنوك التنمية عابرة الأمم (مثل البنك الدولي ، بنك التنمية الإفريقي ، بنك التنمية الأسيوي ، بنوك الاستثمار الأوروبي و الإتحاد الدولي لبنوك التنمية) و المطلوبات المضمونة أو المعززة بضمانات الأوراق المالية الصادرة عن تلك البنوك
	ب-	المطلوبات من البنوك السجلة في OCDE والقروض المضمونة من قبل هذه البنوك
	ج-	المطلوبات من البنوك في أقطار خارج دول OCDE والتي بقي من استحقاقاتها أقل من سنة، والقروض المضمونة من

المصدر :طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الاوراق المالية، **المكتب العربي، القاهرة، 2000 ، ص.ص. 138.139.**

-5- **مكونات رأس المال المصرفي** :يتم تحديد كفاية رأس المال حسب توصيات بازل وفق ربط احتياطات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة، بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في مي ا زنية البنك أو خارج ميزانيته.

- تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين، هما:

رأس المال الأساسي :ويتكون من حقوق المساهمين والاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة والقانونية إضافة إلى الأرباح المحتجزة .وعند حساب كفاية رأس المال تستبعد الشهرة او الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك.

رأس المال المساند(التكميلي): ويشمل الاحتياطات غير المعلنة، احتياطات إعادة التقييم، احتياطات مواجهة ديون متعثرة، الإقراض متوسط الأجل من المساهمين أو الأوراق المالية (الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة) كما تجدر الإشارة أنه تفرض قيود على رأس المال المساند هي:

- أن لا يتعدى رأس المال المساند 200% من عناصر رأس المال الأساسي.

- إخضاع احتياطات إعادة التقييم إلى خصم نسبة 22 %من قيمتها.

- أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة% 2.12 من الأصول والإلتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان.

- أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 20 %من رأس المال الأساسي بهدف عدم تركيز الاعتماد على هذه القروض.

هو معدل كفاية رأس المال وبهذا ، فإن معيار كوك للملاءة المصرفية حسب مقر ا رت لجنة بازلI الذي يحسب بالصيغة التالية[1]:

$$\text{معدل كفاية رأس المال (Ratio cooke)} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة الأولى +الشريحة الثانية)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر}}$$

- كما أن اتفاقية كفاية رأس المال ركزت بصفة رسمية على الحد الأدنى المطلوب ل رأس المال وهو (8%) مع التركيز على مخاطر الائتمان –وليس إدارتها –دون أن تولي الاهتمام المطلوب لاحتمال تعثر العميل، حيث تم حساب متطلبات الأموال الخاصة بشكل ج ا زفي لكل صنف من الأصناف الكبرى لخطر القرض[2]

– تقدير المخاطر غلب عليه التقدير التحكمي الأقرب إلى التقدير الإداري أو التنظيمي .وبهذا، فإن عملية تقدير المخاطر أشبه بعملية ميكانيكية حسابية بعيدة عن تقدير السوق لهذه المخاطر.

- إن رأس المال القانوني المحدد وفق معيار كوك، لا يعكس رأس المال الاقتصادي المحسوب من طرف البنوك لقياس المخاطر(الحقيقية)، حيث أن حساب " رأس المال الاقتصادي "يرتكز على احتمال تعثر(عجز) المقترضين، ويأخذ في الحسبان ميكانيزمات تقليص المخاطر.

- كما يعاب على الاتفاقية تخوفها الكبير من الاستثمارات(الأصول الثابتة)حيث أعطتها وزنا كبيرا(100%) ، وهذا بسبب نظرتها الرأسمالية للبنوك، حيث تعتبرها بنوك تمويل وليست بنوك تنمية.

- كذلك في جانب الأوزان أخذت بعين الاعتبار التوجه السياسي للدول، حتى ولو لم تصرح بذلك، فلا يعقل أن تصنف دولة كالصين مثلا مع الدول ذات المخاطر العالية .كما أن معيار كوك لم يسمح بإعطاء تقدير ثابت لخطر القرض، فضلا عن إهمال أهمية تطور نوعية التزام المقترضين خلال مدة حياة القروض.

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص96

[2] –Idem

- الإدراك بأن متطلبات الحد الأدنى لرأس المال غير كافية لحث البنوك على الإدارة السليمة والصحيحة لعملياتها .فكل البنوك التي أعلنت إفلاسها كانت تحترم نسبة كوك، لذلك بات من الضروري إقحام المتطلبات الكيفية[1].

- كما أن معيار كوك للملاءة المصرفية لم يتناول بشكل واضح وشامل أثر استخدام تقنيات تقليص المخاطر مثل التأمينات أو المقاصة.

- فضلا عن أن تطبيق نسبة كوك لم يخلو من انعكاسات سجلت في مستوى هيكلة الميزانية وعلاقة البنك بالزبائن والاستدانة الخارجية[2].

– تقليص إمكانية منح القروض بالنسبة للبنوك، وهذا يعني تراجع حجم القروض ولجوء البنك إلى رفع نسبة الفائدة للمحافظة على هامش الربح.

المطلب الثاني :إدارة المخاطر الإئتمانية وفق بازل2

إن الرقابة الاحترازية وانضباط السوق هما الدعامتان المكملتان للدعامة الأولى التي تضمنتها مقترحات بازل2 وذلك سعيا منها لتطوير الأساليب الرقابية والاعتماد على حساسية السوق في تقدير المخاطر وسنحاول من خلال هذا المطلب التركيز على أهم ما تضمنته كل من هاتين الدعامتين.

- الفرع الأول : الرقابة الإحترازية أو الإشرافية:

تهدف الركيزة الثانية لمقترح بازل 2 إلى خلق نوع من التناسق والانسجام بين المخاطر التي يواجهها بنك معين وحجم أمواله الخاصة .والتأكيد على أن إشراف البنك ليس مجرد مسألة الالتزام بعدة معدلات كمية بسيطة، ولكنه يتضمن أيضا القيام بتقديرات نوعية حول كفاءة إدارة البنك وقوة أنظمته ورقابته وسلامة إستراتجيته العملية وعائداته المحتملة[3].

ترتكز هذه الدعامة الثانية على أربعة مبادئ أساسية هي[4]:

– يجب على البنوك امتلاك أساليب لتقييم الكفاية الكلية ل رأس المال وفقا لحجم المخاطر، وأن تمتلك أيضا إستراتيجية للمحافظة على مستويات أ رس المال المطلوبة.

– يجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى البنوك الخاضعة لها، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند عدم قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود.

– إلزام البنوك بالاحتفاظ بزيادة في رأس المال عن الحد المطلوب وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك.

– يتعين على الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر لمنع انخفاض او تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب واتخاذ إجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى.

---

[1] – Atoine Sardi, **Bale II** , op.cit , p. 15.

[2] – Daoud Barkat , **Réforme Mc Donough dans les Pays en Développement , L'option des Agences deNotation : Une Critique** , Revue Banque & Marché n° 61 , Novembre – Décembre 2002 , p . 6.

[3] – Antoine Sardi, **Bale II** , op.cit, p.16.

[4] – مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **مرجع سابق** ، ص29 .

إن الغرض الأساسي لهذه الدعامة هو الحرص على الثقة في البنك، لأن إهتزازها ستكون له آثار وخيمة عليه وعلى النظام المصرفي والاقتصاد ككل.

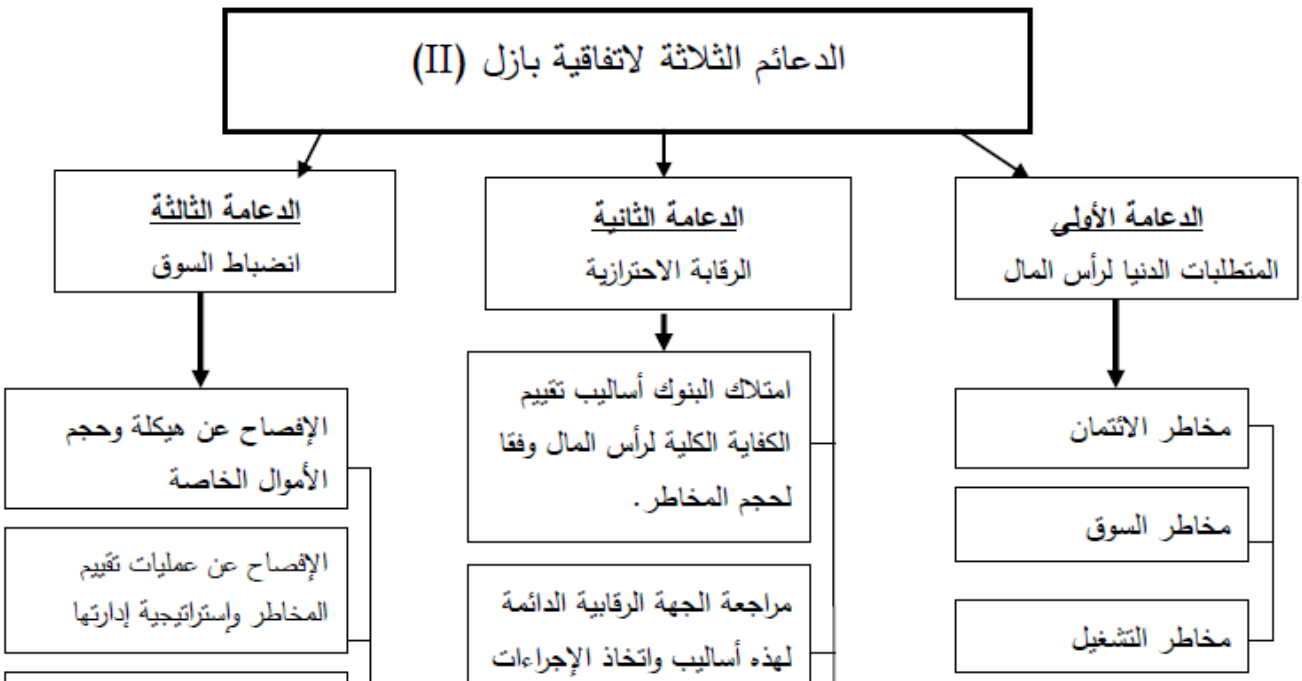
الفرع الثاني: انضباط السوق

تعتبر الركيزة الثالثة لاتفاق بازل الجديد مكملة للركيزتين الأولى والخاصة بالحد الأدنى لرأس المال، والثانية الخاصة بعمليات الرقابة الإحترازية .وقد رأت اللجنة تشجيع انضباط السوق من خلال تطوير مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق المصرفية بتقييم المعلومات الرئيسية الخاصة بالمخاطر الكلية التي يواجهها البنك، ومستوى رأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر .ويكمن الهدف الرئيسي من انضباط السوق في تعزيز دور الأسواق لحث البنوك على ممارسة نشاطاتها بشكل سليم، أكيد وفعال، وذلك من خلال عرض كافي للمعلومات وإحترام الممارسات والتطبيقات السليمة للمحاسبة والتقييم.

وبالتالي، فإن هذه الدعامة الثالثة تهدف إلى إرساء تنظيم فعال للسوق قوامه الاتصال البنكي المبني على الشفافية وانسياب المعلومات الدقيقة بصفة د ورية ومستمرة تسمح للمتعاملين في السوق بتقييم المخاطر بطريقة دقيقة .وعليه، فإن أساس هذه الركيزة هو تعزيز الاتصال المالي للمؤسسات والعمل وفق شفافية تضمن للمتعاملين في السوق ملاءمة أموالهم الخاصة للمخاطر التي يواجهونها، ومن ثم إرساء قواعد مرنة تسمح بالتكيف مع التغيرات وتدعيم سلامة النظام المالي وقوته[1].

مما سبق، نستنتج أن اتفاقية بازل IIبدعائمها الثلاثة لها انعكاسات هامة على إدارة البنوك ونظم عملها ورسملتها وأدائها، إلا أن نجاح ذلك يتوقف على مدى الجهود والإمكانات المطلوبة من البنوك والسلطات النقدية والرقابية على حد سواء في تحقيق الأهداف المتوخاة والتي تتمثل أساسا في ضرورة مراقبة، قياس ومعالجة أفضل للمخاطر المصرفية .وفيما يلي الشكل رقم ..... يلخص لنا أهم الاتجاهات والمبادئ التي تستند عليها الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل II.

شكل رقم (06): الدعائم الثلاثة لبازل2



المصدر: نبيل حشاد **دليلك إلى اتفاق بازل (المضمون –الأهمية –الأبعاد) موسوعة بازل2** الجزء الأول 2004 ص: 32.

الفرع الثالث :تقييم اتفاقية بازلII

إن بازل II بدعائمها الثلاثة لها انعكاسات هامة على إدارة البنوك ونظم عملها، وتحمل العديد من الايجابيات يمكن إي ا ردها فيما يلي:

1 –نظرة متكاملة للمخاطر: لم تقتصر اتفاقية بازل 2 على مخاطر الائتمان والسوق وانما امتدت إلى مخاطر التشغيل، والتعامل مع المخاطر لا يقتصر على مجرد توفير حد أدنى من رأس المال بل يتطلب مراعاة منظومة كاملة من مبادئ الإدارة السليمة للبنك والتحقق من الوفاء بها[1] على الدعامة الثانية المتعلقة بعمليات الرقابة الاحترازية، والدعامة هذا الأساس، أضاف اتفاق بازل III التي ركزت على أن انضباط السوق والشفافية الكاملة في البيانات التي تصدرها البنوك تعتبر شرطا ضروريا لضمان الاستقرار المالي.

إن هذه النظرة الشاملة لمفهوم المخاطر وفقا لاتفاقية بازلII إنما استندت إلى توجهات مختلفة سواء فيما يتعلق بدرجة الالتزام أو هامش التقدير .فالدعامة الأولى المتعلقة بمتطلبات الحد الأدنى ل أ رس المال تستند إلى مفهوم" القواعد "المحددة التي تلتزم بها البنوك، حيث نكون بصدد نسب كمية محددة تفرض على البنوك لتحديد الحد الأدنى لمستلزم اترأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان وكذا المخاطر التشغيلية .أما الدعامة الثانية، المتعلقة بعمليات الرقابة والإشراف، فإنها لا تنطوي على" قواعد "يجب الخضوع لها، وانما فقط على" مبادئ "

[1] – Michel Pebereau, **Les Enjeux de la Réforme du Ratio de Solvabilité** ,**Revue d'Economie Financière**, op.cit,p .130.

يجب الاسترشاد بها .والفرق بين القاعدة والمبدأ، هو أن الأولى تضع" أوامر "محددة يجب الانصياع لها أما الثاني فهو يرسم اتجاها عاما للاسترشاد به ويترك أسلوب تطبيقه لكل مؤسسة يما يلائم ظروفها وأوضاعها[1].

وبالتالي، فالدعامة الثانية جاءت للتأكيد على شمولية مفهوم المخاطر وتجاوز نقاط الضعف في بازلI فمع مراعاة المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة على البنوك، ظهرت فكرة رأس المال الاقتصادي "التي تمكن من تحديد مدى كفاية رأس المال استنادا إلى مستوى المخاطر المتوقعة من كل عملية .ومفهوم رأس المال الاقتصادي لكل بنك، يعني تلك الأصول التي يجلبها البنك لمواجهة المخاطر المترتبة عن عملياته.

وتأتي الدعامة الثالثة" انضباط السوق "بإلزام البنوك بنشر البيانات الخاصة بأساليب تقدير المخاطر وفقا لظروف الأسواق مما يؤكد دور السوق في تقدير المخاطر.

هكذا، يتضح أن اتفاقية بازلII قد استخدمت أساليب مختلفة ولكنها متكاملة، بدء ا بفرض الالتزامات من خلال "القواعد "في الدعامة الأولى، إلى توفير المرونة و"حسن التقدير "للبنوك والجهات الرقابية من خلال" المبادئ " الاسترشادية في الدعامة الثانية، إلى تأكيد الاعتماد على انضباط السوق من خلال شفافية البيانات في الدعامة الثالثة.

2- **حساسية أكبر للسوق في تقدير المخاطر** :غلب على تقدير المخاطر في اتفاق بازلII التقدير التحكمي الأقرب إلى التقدير الإداري أو التنظيمي .فالقروض لدول وبنوك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خالية من المخاطر وما عداها يخضع لنسبة 8 %وكذا، فإن عملية تقدير المخاطر أشبه بعملية ميكانيكية حسابية بعيدا عن تقدير السوق لهذه المخاطر.

وجاء اتفاق بازل II لإضفاء المزيد من الاحتكام لتقدير السوق لهذه المخاطر .فالفكرة الرئيسية لمفهوم المخاطر في هذا الاتفاق هي أنها أصبحت أكثر حساسية لتقديرات السوق.فالبنوك من خلال تعاملها المستمر في الأسواق أقدر على تحديد هذه المخاطر، وذلك بالمقارنة بالتقدير الجزافي للجنة بازل I وبالتالي، فإن الاتجاه العام في بازل II مازال يحتفظ بالأسلوب التنظيمي أو الجزافي في تقدير المخاطر فيما يتعلق بالمنهج المعياري . والسبب الحقيقي من وراء إبقاء هذا الأسلوب هو مساعدة البنوك الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول النامية على الاستمرار في الخضوع لمعايير مستلزمات رأس المال نظرا لأن إمكانياتها الحالية قد لا تساعدها على تطوير نماذج لتقدير المخاطر تقديرات داخليا .ولكن يظل الاتجاه الأساسي لبازل II هو الاعتماد المتزايد على تقدير الأسواق للمخاطر .وفي نفس الوقت فإن الاتفاق يوجه أيضا البنوك الصغيرة والمتوسطة وغير القادرة حاليا على تطوير برامج داخلية لتقدير المخاطر، إلى الاعتماد على تقديرات المخاطر لدى مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية، أي الاعتماد على تقدير السوق للمخاطر وان كان من خلال مؤسسات أخرى.

إن هذا التوجه يضمن حساسية تقدير المخاطر لتقدي ا رت السوق، كما يساعد على تحديد سياسة البنك في تسعير عملياته بما يربط العائد من كل عملية مع حجم المخاطر المترتبة عليها، وهو الأمر الذي يتفق مع كفاءة إدارة البنك لأمواله وبما يحقق في نفس الوقت كفاءة توزيع الموارد وفقا لدرجة المخاطر فيها .ومن الواضح

[1] – Michel Pebereau, Les Enjeux de la Réforme du Ratio de Solvabilité ,Revue d'Economie Financière, op.cit,p .131.

أن اتفاق بازل2 من خلال هذه الدعامة، يدمج مفهوم الإدارة السليمة ضمن معايير كفاية رأس المال، وبذلك يؤكد التكامل بين إدارة المخاطر وكفاءة الإدارة في البنوك[1].

3- إلغاء التمييز مع زيادة المرونة: إذا كان اتفاق بازل1 يأخذ بالتقدير الجزافي للمخاطر، ويميز بين مجموعتين من الد ول من حيث مستلزمات رأس المال، فإن اتفاق بازل2 استند بدرجة أكبر إلى تقدير السوق للمخاطر .وبالتالي فقد عمد إلى إلغاء هذا التمييز بين الدول.

واستمرار مع منطق التقدير الجزافي، فإن اتفاق بازل1 كان قد وضع معيارا كميا ثابتا يطبق بشكل عام على كل العمليات .واذا كان لبساطة المعيار ميزة خاصة عند بداية إدخال معايير دولية لكفاية رأس المال لأول مرة، فإن هذه البساطة حالت دون مراعاة التباين في حجم وطبيعة هذه المخاطر .ومن هنا فقد جاء اتفاق بازل2 موفرا مزيدا من المرونة أمام البنوك في تطبيقها لمعايير كفاية رأس المال الجديدة، خاصة من خلال الاستناد إلى مفهوم المبادئ التي تضمنتها الدعامة الثانية.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإنه حتى بالنسبة للدعامة الأولى المتعلقة بمتطلبات الحد الأدنى ل أ رس المال والتي وضعت في شكل" قواعد "ملزمة، فإن الاتفاق لم يضع أسلوبا واحدا لتحديد مستلزمات أ رس المال، وانما أتاح" قائمة "من الاختيارات الممكنة بحسب ظروف كل بنك .ففيما يتعلق بمخاطر الائتمان هناك إمكانية الاختيار بين المنهج المعياري ومنهج التقييم الداخلي الذي ينقسم بدوره إلى منهج التقييم الداخلي الأساسي، ومنهج التقييم الداخلي المتقدم .وبالمثل، فإنه فيما يتعلق بمخاطر السوق هناك الأسلوب المعياري ونماذج التقييم الداخلي .أما بالنسبة للمخاطر التشغيلية هناك منهج المؤشر الأساسي والمنهج المعياري ومنهج القياس المتقدم.

إن هذه الأساليب المختلفة لتقدير المخاطر لا تعطي للبنوك مرونة الاختيار بين أنسب الأساليب المتاحة وفقا لظروفها فحسب، بل تمثل أيضا أسلوبا للانتقال والتطور من أسلوب أكثر بساطة وأكثر تحكم، إلى أسلوب أكثر تعقيد ولكنه أقرب إلى تقدير السوق .وهكذا فإن هذه التعددية في الأساليب المتاحة لا تمثل فقط مزيدا من الخيارات والمرونة أمام البنوك، وانما ترشد أيضا إلى مسار ممكن للتطور والتقدم في أساليب إدارة المخاطر لدى البنوك من الأساليب الأكثر بساطة إلى الأساليب الأكثر تعقيدا[2]

وهكذا فاتفاق بازل2 ليس مجرد إعادة النظر في الاتفاق السابق لكفاية أ رس المال، بقدر ما هو تبني نظرة جديدة للتعامل مع المخاطر وما يستوجبه ذلك من تغيير في أساليب إدارة البنوك والرقابة عليها، فضلا عن التغيير في البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها البنوك [3]فعند المقارنة بين اتفاق بازل1 وبازل2 يلاحظ أن اتفاقية كفاية أ رس المال التي صدرت في نهاية الثمانينات قد ركزت بصفة رئيسية على الحد الأدنى المطلوب لرأس المال 8 %مع التركيز على مخاطر الائتمان وليس إدارتها، هذا بالإضافة إلى أن اللجنة حددت أوزان المخاطر لكل أصل من الأصول لتضاف إليها مخاطر السوق سنة 1998 . أما بالنسبة لاتفاقية بازل2 فإنها تعتبر أشمل

[1] – Jean-Pierre Jouyet, **BaleII : Quelles Conditions pour Réussir ? , Revue d'Economie Financière**, n°73, op.cit, p.p.112-113

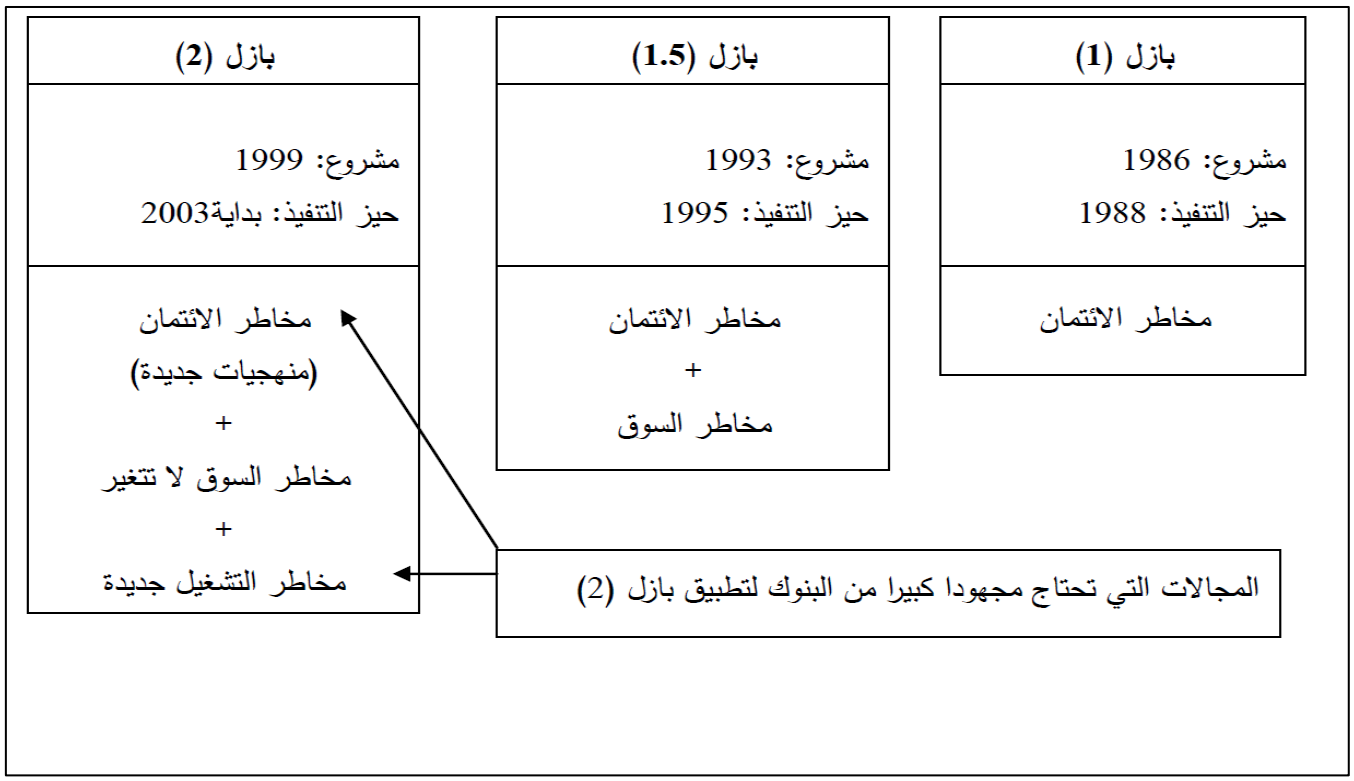
[2] –Daniel Nouy,op.cit,p.108.

[3] – Armand Pujal, De Cooke à Bale II , op.cit, p.p.70-71

وأعم من مجرد تحقيق نسبة 8%كمعدل رأس المال، حيث أن هذه الاتفاقية تعتبر تغييرا شاملا ومتكاملا للثقافة المصرفية والتي يعتبر محورها إدارة المخاطر المصرفية[1].

وفيما يلي الشكل ..... الذي يوضح لنا العلاقة بين اتفاق بازل 1 وبازل 1.5 الذي هو عبارة عن إتفاق بازل 1 مضافا إليه مخاطر السوق وبازل 2 من ناحية والمخاطر المصرفية من ناحية أخرى.

شكل رقم (07): بازل والمخاطر المصرفية



المصدر نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل2 الجزء الثاني، 2001 ، ص:22

[1] – نبيل حشاد ، **مرجع سابق**، ص45,

المطلب الثالث :إدارة المخاطر الإئتمانية وفق بازل3

تفاديا لحدوث مثل هذه الأزمات مستقبلا، دأبت الجهود المحلية والدولية على إجراء دراسات معمقة كشفت عن مجموعة من نقاط الضعف تم تصنيفها كأسباب لنشوء الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية ليتم تعميمها عبر جميع النظم المالية والمصرفية الناشئة منها والمتطورة.

الفرع الأول: أسباب حدوث الأزمة المالية

يمكن توضيح أهم أسباب الأزمة المالية العالمية في النقاط التالية:

1- نقص رؤوس الأموال الملائمة :كشفت الأزمة المالية العالمية أن البنوك في مختلف دول العالم لا تتوفر على المستوى الكافي من الأموال الخاصة ذات النوعية الجيدة لتغطية المخاطر التي يكتنفها العمل المصرفي، والمقصود بها هي الشريحة الأولى بالتحديد التي تعتبر صغيرة جدا مقارنة مع حجم المخاطر الكبيرة التي تتعرض لها البنوك .ويعود السبب في هذا إلى الصعوبات التي وجدتها البنوك في تكوين النواة الصلبة أو ما يطلق عليه المكون الرئيسي لشريحة الأموال الخاصة القاعدية في الوقت الحرج للأزمة[1]

2- عدم كفاية شفافية السوق :بينت الأزمة أن هناك نقصا في شفافية السوق نتيجة عدم كفاية مستوى الإفصاح المصرفي، مما عقّد من عملية تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها من بنك إلى آخر[2].

كما أن مؤسسات تقييم المخاطر قد عملت على تضليل المستثمرين من خلال منح تقييم عالي لمحافظ مالية تحتوي على أصول عالية المخاطر .وهو ما يعني أن هذه المؤسسات قد كانت تسعى بالدرجة الأولى إلى خدمة مصالحها الخاصة دون النظر لانعكاسات المعلومات المغلوطة على النظام المصرفي والاقتصاد[3].

3- إهمال بعض أنوا المخاطر: رغم أن اتفاقية بازل2 قد جاءت بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية، إلا أن هناك العديد من المخاطر أهملتها وساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة، ومنها المخاطر الكبرى المرتبطة بالعمليات على المشتقات والتي شكلت نسبة هامة من نشاط البنوك نظر للتطور الكبير الذي عرفته السوق المالية في السنوات الأخيرة، واستعمال المشتقات كوسيلة لإدارة المخاطر[4]

4- نقص سيولة البنوك :لقد كان من نتائج تسابق البنوك في الدول المتقدمة لتوظيف أموالها من أجل تعظيم أرباحها واستغلال فترة رواج السوق هو إهمالها لقضية السيولة، وهو ما كان له انعكاسا سلبيا عليها إذ لم تتمكن من الإيفاء بطلبات عملائها بمجرد ظهور بوادر الأزمة والتي نتج عنها تهافت المودعين على سحب أموالهم من البنوك.

---

[1]- http://www.arabianbusiness.com

[2]- Réponse du Comité de Bale à la Crise Financière : Rapport au groupe de 10, octobre 2010. (www.BIS.org)

[3]- Panayotis Gavras, le b. a.-ba des Notes, Finances & Développement, Vol.49, N°1, Mars 2012, pp. 34-37.

[4]- بن نعمون حمادو، **طبيعة الإصلاحات المالية والمصرفية في أعقاب الأزمة المالية 2008**، مداخلة في ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 21-20 أكتوبر 2009 جامعة فرحات عباس،www.fseg.univ-setif.dz

5- المبالغة في عمليات التوريق المعقدة :عمدت الكثير من البنوك إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق واعادة التوريق للأصول ونقلها من داخل المي ا زنية إلى خارجها، مظهرة بذلك معدل كفاية أ رس المال أعلى من الواقع .علما أن التوريق هو عملية تتضمن تحويل ديون ضعيفة السيولة إلى سندات يتم تداولها في السوق .وقد بالغت البنوك في الدول المتقدمة بشكل كبير في هذه العملية، ففي سنة 2007 م بلغت هذه الديون 10000 مليار دولار أمريكي في سوق التداول الأمريكي وهي تمثل % 20 منه، بينما كانت قيمة السندات التي أصدرتها المؤسسات 5800 مليار دولار أمريكي [1] وبالتالي فالابتكارات المالية كان لها دورا بارزا في إحداث الأزمة العالمية المعاصرة.

6- الإفراط في المديونية :لجأت البنوك إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية وهذا من أجل التعظيم من أثر الرفع المالي وزيادة مردوديتها[2]، وقد ترافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال.

كان لها دورا كبيرا في إحداث الأزمة المالية؛ وذلك مما سبق يمكن القول أن اتفاقية بازلII إما نتيجة جوانب أهملتها وكانت بمثابة ثغرات استغلتها البنوك للتهرب من متطلبات الرقابة، أو نتيجة القصور في تطبيق ما جاءت به هذه الاتفاقية .ولهذا تولدت الحاجة إلى ضرورة إحداث إصلاح يمس خاصة قواعد ومعايير العمل المصرفي، والعمل وفق معايير دولية جديدة من شأنها أن تعزز صلابة البنوك في مواجهة المخاطر وتحمل الصدمات، وهو ما تجسد في اتفاقية بازلIII رغم أن اتفاقية بازلII لم يعمم تطبيقها بعد في كافة البنوك في العالم.

الفرع الثاني : العناصر الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية وفق بازلIII

تولدت اتفاقية إصلاحية تحت عنوان مقررات بازلIII في الثاني عشر من شهر سبتمبر 2010 م، تضم مجموعة من الإجراءات والمعايير الجديدة التي تم استنباطها من الدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية الحالية .وسيتم تطبيقها بالتدريج على أفق زمني يمتد حتى بداية سنة 2019 م وسنحاول في هذا الإطار التعرف على أهم هذه المقترحات وآثارها المتوقعة:

1- **المتطلبات الدنيا لرأس المال وفق اتفاقية بازل** وفقا للنصوص التي صدرت من طرف لجنة بازل، والتي تعتبر المرجعية الرئيسية لهذه الاتفاقية[3]، فإن أهم المستجدات التي جاءت بها فيما يخص المتطلبات الدنيا لرأس المال هي:

---

[1] – فوزي عبد الرزاق **جذور وتداعيات الأزمة المالية الراهنة على الاقتصاد العالمي** مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد العاشر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2009 ،ص .366-367

[2] – عبد الله محمد العبيدان، **تأثير أنشطة البنود خارج المي ا زنية العمومية في كفاءة البنوك التجارية** .مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والإدارة م20-ع1، 2006-ص 35-71

[3] – Basel III: International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring.Basel Committee on Banking Supervision.December 2010, www.bis.org.

- Basel III: A global regulatory framework formore resilient banks andbanking systems. Basel Committee on banking Supervision.December 2010, (rev June 2011), www.bis.org.

2- **رفع كمية ونوعية الأموال الخاصة**: نصت مقررات بازلIII، على رفع وتحسين نوعية الأموال الخاصة في البنوك؛ وذلك لتعزيز قدرتها على امتصاص الخسائر والتحكم في التسيير في فترات الضغط، ولهذا تم إدخال تغييرات جوهرية على تعريف رؤوس الأموال الخاصة[1].

$$\text{نسبة كفاية رأس المال حسب بازلIII} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \geq 8\%$$

وفقا لنصوص الاتفاقية فإن الأموال الخاصة الصافية تتكون من:

- **الشريحة الأولى** : وهي قيمة الأسهم العادية والأرباح غير الموزعة، وتعتبر النواة الصلبة للبنك. كما تتكون الشريحة الأولى، من أية حقوق ملكية أخرى كالاحتياطات المعلنة، إضافة إلى أية أدوات مالية أخرى تستوفي شروط تصنيفها في هذه الشريحة وسميت بالشريحة الأولى الإضافية.

ويتم الرفع التدريجي لما تمثله النواة الصلبة من قيمة المخاطر من 2 %حاليا إلى حدود4.5 % مع بداية سنة 2015.

أما ما تمثله الشريحة الأولى الإضافية من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر فسوف تنتقل من 2 %سنة 2012 إلى 1 % سنة 2013 ثم 1.5% سنة 2014 لتبقى عند هذا المستوى كما هو مبين في الجدول (2-2) الموالي ووفقا لنصوص الاتفاقية فإن الشريحة الأولى يتم حذف بعض العناصر منها، كشهرة المحل وبعض المساهمات في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى...الخ[2] اولاتفاقية تحاول الوصول إلى رأس المال الفعلي الذي يمكن البنك من مواجهة الأزمات ويظهر الكفاية الفعلية لرأس المال .وبغرض مساعدة البنوك في إعادة تشكيل قواعدها الرأسمالية فقد راعت مبدأ التدرج في نسبة الاقتطاعات، حيث تبدأ من 20 % سنة 2014 لتصل إلى 100 % سنة 2018.

- **الشريحة الثانية** :وتسمى بالأموال الخاصة المكملة، وتضم احتياطيات إعادة التقييم والمخصصات العامة لخسائر الديون...الخ، وبشكل عام تحوي مختلف الأدوات المستعملة لجلب أما ما تمثله هذه . الديون و رأس المال المستوفاة للشروط المنصوص عليها في اتفاقية بازل 3 الشريحة من قيمة الأصول مرجحة بأوزان المخاطر فسوف تنخفض بشكل تدريجي حتى تستقر عند 2% إبتداءا من سنة 2015.

الجدول رقم (03): تطور نسبة النواة الصلبة والشريحة 1 من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة النواة الصلبة	2	3.5	4	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5
نسبة الشريحة 1 الإضافية	2	1	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5
نسبة الشريحة 1	4	4.5	5.5	6	6	6	6	6
نسبة الشريحة 2	4	3.5	2.5	2	2	2	2	2
كفاية رأس المال الكلية	8	8	8	8	8	8	8	8
نسبة الاقتطاعات من الشريحة 1	–	–	20	40	60	80	100	100

[1] – Basel III: **A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, op.cit, pp.12-21.
[2] -Ibid.pp.21-27

خلاصة القول، **بازل3،** ألغت الشريحة الثالثة لرأس المال التي كانت موجودة في بازل2 كما وضعت قواعد أكثر ص ا رمة في تعريف الأموال الخاصة، وعملت على زيادة جودتها من خلال رفع نسبة النواة الصلبة.

الفرع الثاني: تدعيم الصلابة المالية للبنوك :عملت اتفاقية بازل 3 على تعزيز الصلابة المالية للبنوك، من خلال ما يلي:

أ. **زيادة قدرة البنوك على امتصاص الصدمات عند التعسر** : إذا قام البنك بإصدار أدوات مالية بغرض تدعيم الشريحة الأولى أو الثانية فيجب أن تكون طبقا للحد الأدنى للمتطلبات الرأسمالية أو تزيد عنها، وذلك باحترام الشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية والتي تؤهل الأداة المالية المعنية لتكون ضمن إحدى شرائح أ رس المال.

ب. **تكوين البنوك لهامش حماية لرأس المال** : عند تحقيق أرباح يقتطع البنك منها ما نسبته 2.5%من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لتدعيم رأسماله لمواجهة الخسائر المحتملة، يبدأ هذا الاقتطاع سنة 2016 ويتم رفع النسبة حتى 4.5 % سنة 2019 وعندها تصبح الأموال الخاصة تشكل نسبة 7 %من إجمالي متطلبات رأس المال[1] والتدرج في الاقتطاع غرضه تخفيف العبء المالي على البنوك.

ت. **تكوين هامش حماية من التقلبات الدورية:** لم تغفل بازل 3 أهمية البيئة الكلية لنشاط البنوك، فالتقلبات في البيئة الكلية تكون لها انعكاسات مباشرة عليها؛ ولهذا فرضت تكوين مخصص لهذه التقلبات يتراوح ما بين 0 و 2.5% غير أنها تركت حرية تحديد نسبته للسلطات الرقابية المحلية لتختار ما يناسب ظروف بيئتها الكلية[2].

2- **توسيع وتعزيز تغطية المخاطر** :تمثلت أهم التعديلات التي جاءت بها بازل في جانب المخاطر فيما يلي:

2-1- **توسيع مفهوم المخاطر**: عملت اتفاقية بازل 3 على مراجعة بعض القضايا المتعلقة بالمخاطر ومنها:

أ. تحاول الاتفاقية الأخذ بعين الاعتبار لكل المخاطر المادية التي يمكن أن تلحق بالبنك أثناء أداء نشاطه بما فيها مخاطر الأطراف المقابلة في عقود المشتقات .وقد بينت كيفية حسابها، وخصصت جزء ا من رأس المال لتغطيتها، وربطت ذلك بتعديل التقييم الائتماني عند حدوث انخفاض في الملاءة الائتمانية للطرف المقابل[3].

ب. خصصت بازل 3 جزء من رأس المال لتغطية المخاطر الناجمة عن عمليات التوريق والتوريق المعقد، بعدما أهملتها بازل 2 وذلك يتطلب من البنوك اهتماما أكبر بإجراء تحليلات.

[1] -Ibid.pp.54-57

[2] - Ibid.pp.57-60

[3] - Ibid.pp.29-46

أكثر صرامة على الائتمان، والجدول التالي يبين النسب التي تم تخصيصها من رأس المال لتغطية مخاطر السندات بما فيها التوريق الذي أضافته بازل 3 [1].

الجدول (04): نسبة المتطلبات الرأسمالية للسندات

الوحدة:%

تنقيط السندات	فترة الاستحقاق المتبقية	الجهات السيادية	جهات أخرى	انكشاف التوريق
AAA إلى -AA ؛ A-1	≥1سنة	0.5	1	2
	1< سنة< 5سنوات	2	4	8
	≥ 5 سنوات	4	8	16
BBB- إلى A+؛ A-2؛ A-3؛ P-3	≥ 1سنة	1	2	4
	1< سنة< 5سنوات	3	6	12
	≥ 5 سنوات	6	12	24

Source: Basel III: **A global regulatory framework for more resilient banks andbanking systems. Basel Committee on banking** Supervision.December 2010, (rev June 2011), www.bis.org.p.45**.**

إن نسبة رأس المال المخصصة لتغطية مخاطر السندات تتناسب بشكل عكسي مع تنقيط الأصل، فكلما تراجع التصنيف المعطى للسند ارتفعت نسبة متطلباته من أ رس المال .أما متطلبات تغطية استثمارات التوريق فهي مرتفعة جدا مقارنة مع الجهات السيادية ومتطلبات الجهات الأخرى، وهذا يدل على أن التعامل في التوريق محفوف بمخاطر مرتفعة جدا.

[1] – Basel III: **A global regulatory framework for more resilientbanks and banking systems**, op.cit. p. 45

ت. إختبارات الضغط: ألزمت بازل III البنوك بوضع برنامج شامل لاختبار ضغط خطر الطرف المقابل، باستخدام تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة الانكشاف في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة .وقياس أثر مثل هذا الانكشاف على مجموعة المؤشرات المالية للبنك وخاصة مدى كفاية رأس المال والربحية ويتوجب على البنك الأخذ بعين الاعتبار مختلف التعاملات والتعرض لجميع أشكال مخاطر الطرف المقابل في الأسواق المالية، ويجرى على مجال زمني يسمح بكشف مدى تحمل البنوك لأية صدمات محتملة[1]

2-2- **إدخال نسبة الرافعة المالية** :كان للتوسع في منح الائتمان قبيل الأزمة المالية الأثر الكبير في إفلاس البنوك بسبب عدم كفاية الأموال الخاصة لامتصاص الخسائر، حيث عمدت البنوك التي تتبع أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر إلى منح أوزان ترجيحية صغيرة لتوظيفاتها من أجل زيادة أثر الرفع المالي[2] ولهذا عملت بازل III على إدخال ما يسمى بالرافعة المالية، لكبح جماح التوسع في القروض المصرفية، حيث تم فرض نسبة اختيارية قدرها 3 %من الشريحة الأولى لرأس المال، على أن يتم حسابها من أصول الميزانية وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية[3].

2-3- **تعزيز سيولة البنوك:** لقد كان لنقص السيولة لدى البنوك إبان الأزمة المالية الأخيرة الأثر البالغ في نشر الهلع ما بين المستثمرين والمودعين؛ ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين، للسيولة هما:

أ. نسبة السيولة القصيرة الأجل: أو ما يطلق عليها نسبة تغطية السيولة، والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوما وتحسب كما يلي[4]:

$$\text{نسبة السيولة القصيرة الأجل} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

وقد عرفت الاتفاقية بشكل مفصل الأصول السائلة وصافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال 30يوم المقبلة . فالأصول السائلة ذات النوعية الرفيعة، تم تقسيمها إلى مستويين:

– المستوى1: ويضم النقد واحتياطيات البنوك لدى البنك المركزي؛ الأوراق المالية القابلة للتبادل والتي تمثل ديون أو أنها مضمونة من قبل جهات سيادية أو من قبل البنك المركزي، الحكومات غير المركزية، بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي ...الخ[5]

– **المستوى2:** اعتبرت اتفاقية بازل3 بعض الأصول الأخرى ذات سيولة معتبرة، شرط أن لا تزيد نسبتها عن % 20من الأصول السائلة، وتتكون من الأوراق المالية القابلة للتبادل التي تمثل ديون أو أنها مضمونة من قبل

[1] -IDEM PP-49-47

[2] – Frédéric Hache, Bâle 3 en 5 questions: des clefs pour comprendre la réforme. Finance Watch, may 2012, pp.4-5.

[3] – –Base lIII: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, op.cit. pp.61-63.

[4] – Basel III: International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring, op.cit. pp. 3-8.

[5] – Idem,pp. 8-9.

جهات سيادية أو من قبل البنك المركزي، الحكومات غير المركزية، بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي ...الخ .أما صافي التدفقات النقدية فتحسب من خلال التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة خلال 30يوم المقبلة[1] ومراقبة هذه النسبة يسمح للبنك باتخاذ إجراءات تصحيحية في حال ما إذا كانت هناك بوادر عسر السيولة.

ب.نسبة السيولة طويلة الأجل: (Net Stable Funding Ratio) : تهدف إلى توفير موارد مستقرة تضمن لأي بنك مواصلة نشاطه بشكل سليم لمدة سنة في فترات ضغط قد تمتد في المستقبل؛ نتيجة تراجع في الربحية والأداء، أو تراجع تنقيط قروض أو أوراق البنك أو الأطراف المقابلة في عقود المشتقات، أو نتيجة أي حادث قد يؤثر سلبا على نشاط البنك وأصوله وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة طويلة الأجل} = \frac{\text{الموارد المستقرة المتاحة لسنة}}{\text{الحاجة للتمويل المستقر لسنة}} > 100\%$$

تتمثل الموارد المستقرة في رأس المال الخاص والأسهم الممتازة وباقي الخصوم التي تكون مدتها الفعلية سنة أو أكثر .أما الحاجة للتمويل فهي مجموع قيمة الأصول الممولة من قبل البنك، كل أصل يرجح بمعامل معين والمجموع يضاف إلى الحاجة للتمويل للأصول خارج الميزانية التي ترجح بمعاملات معينة .[2]إضافة لهذه الأدوات الكمية لقياس السيولة فقد أشارت الوثيقة إلى طرق أخرى لرصد مخاطر السيولة كمراقبة تواريخ استحقاق التوظيفات والتمويل وتركيز التمويل...الخ[3]

2-4- **إدارة ومراقبة المخاطر** :أما فيما يخص إدارة المخاطر والرقابة عليها، فقد تضمنت مقترحات بازل 3 ضرورة تحسينها من خلال إدراج تعديلات مست على وجه الخصوص مبادئ عملية المراجعة الرقابية المنصوص عليها في الدعامة الثانية من مقررات بازل 2 وذلك بهدف معالجة، الأخطاء المسجلة في ممارسات إدارة المخاطر بالبنوك والتي تم اكتشافها خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

2-5- **انضباط السوق** :ألزمت اللجنة البنوك في إطار توصياتها الجديدة، بضرورة الإفصاح عن كل العناصر المكونة للأموال الخاصة القانونية والتخفيضات المطبقة .كما تنشر في مواقعها عبر شبكة الإنترنت كل الخصائص التعاقدية للأدوات التي تدخل في تكوين الأموال الخاصة القانونية. كما أعدت اللجنة اقتراح يرمي إلى إلزام البنوك بالإفصاح عن معلومات واضحة ودقيقة في الوقت المناسب، حول ممارسات التعويضات والمكافآت، بما يسمح للمتعاملين في السوق بإجراء تقييم دقيق وملائم لممارسات البنوك.

مما تقدم، نستنتج أن الإجراءات الاحترازية التي تضمنتها بازل3 محاولة إعادة انضباط أداء البنوك والحد من اندفاعها في طريق الاستثمارات عالية المخاطر، وذلك من خلال:

[1] – Ibid, pp.12-25.

[2] – Ibid, pp.28-31

[3] – Ibid, pp.31-41

- تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص ومواجهة الأزمات المتولدة عن الضغوطات المالية والاقتصادية مهما كان مصدرها، وذلك بتحسين نوعية أموالها الخاصة ورفع الحد الأدنى لاحتياطات المؤسسة المصرفية العالمية؛

- تحسين إدارة المخاطر والحوكمة؛

- تعزيز ودعم الشفافية والاتصال داخل البنوك.

وعليه، فقد ركزت هذه الإجراءات الجديدة على جانبين أساسين هما:

✓ إجراءات احترازية على المستوى الجزئي Des mesures micro-prudentielles

✓ إجراءات احترازية على المستوى الكلي Des mesures macro-prudentielles

وهما مقاربتان للرقابة المصرفية مكملتان لبعضهما البعض لأن تقوية وتعزيز صلابة البنوك داخليا من شأنه أن يقلص من خطر التعرض لأزمات خارجية(مخاطر نظامية.) وبالتالي، فإن الإصلاحات الإحترازات الجديدة بازل3 مست في مجملها الدعائم الثلاثة المحددة وفق مقررات بازل2 ففيما يتعلق بالدعامة الأولى تم التركيز على تحسين نوعية رأس المال وزيادة احتياطات رأس المال، والسعي لتدعيم المشرفين على البنوك بأدوات أكثر فعالية لملائمة متطلبات رأس المال بحسب وضعية المخاطر في كل بنك .أما التعديلات التي مست الدعامة الثانية فقد كانت واسعة، حيث ركزت على كل المخاطر التي يمكن أن تواجه البنوك، سواء تعلق الأمر بقياسها أو إدارتها .في حين شملت التعديلات الدعامة الثالثة من حيث التشدد في الإفصاح من قبل البنوك بما يؤدي إلى صورة أكثر شمول لمخاطرها.

أما فيما يتعلق بإدارة المخاطر وقياسها، فقد أقرت اللجنة ضرورة اعتماد إختبارات الضغط test de stress كأدوات لإدارة المخاطر المستخدمة من قبل البنوك كجزء من إدارتها الداخلية للمخاطر، حيث يحذر اختبار الضغط هذه الأخيرة من سلبية النتائج غير المتوقعة لمخاطرها، ويحدد مقدار رأس المال اللازم لامتصاص الخسائر في حال حدوث صدمات كبيرة. وعليه، فإن اختبار الضغط أصبح بموجب هذه الإصلاحات الجديدة، يمثل أداة أساسية ومكملة لمقاربات ومقاييس إدارة المخاطر، حيث يلعب دورا مهما في توفير تقييمات تقديرية

المبحث الثالث: أساليب قياس المخاطر الائتمانية وفق اتفاقيات بازل

بالنسبة لأساليب قياس مخاطر الائتمان في اتفاق بازلI ، فإن أوزان المخاطر المحددة من قبل لجنة بازل تستخدم مقياسا واحدا يناسب الجميع بينما طرح اتفاق بازل I ثلاث طرق أو أساليب لحساب مخاطر الائتمان هي :الأسلوب النمطي أو المعياري وأسلوب التصنيف الداخلي الأساسي، وأسلوب التصنيف الداخلي المتقدم[1]

وسيتم مناقشة هذه الأساليب الثلاثة من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول :**أسلوب التصنيف النمطي**:

تعتبر الطريقة المعيارية لقياس المخاطر الائتمانية المنهجية الأبسط لاحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان، وتستخدمه المصارف التي تمارس أنشطة غير معقدة .ويتضمن هذا الأسلوب تصنيفا أدق للمخاطر ،كما يتضمن توسيع إطار استخدام الرهونات لتغطية المخاطر الائتمانية، وحدد وسائل جديدة لتخفيف مخاطرها وبالتالي تخفيف الأعباء الرأسمالية.

وبموجب هذا المعيار، يتم تصنيف المخاطر بالاعتماد على مؤسسات التصنيف العالمية وقد تم الإبقاء على مفهوم رأس المال" الأساسي، والمساند"، وتم الإبقاء أيضا على معدل كفاية رأس المال(8%) ، إلا أنه تم تعديل نظام الأوزان ، فلم تعد تُعطى الأوزان وفقا لفئة المقترض القروض السيادية ، "المؤسسات المصارف

[1] – نبيل حشاد، **مرجع سابق** ، ص: 33

الأخرى"، بل أصبحت ترتبط وزن المخاطر ، المعينة للقروض وفقا لدرجات المخاطر لهذه القروض، والتي تحددها مؤسسات التصنيف وحسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل.

وفي إطار هذا الأسلوب، فإن استخدام التقييمات الائتمانية الخارجية يساعد على التمييز بين المخاطر الائتمانية وفئاتها :القروض السيادية، الالتزامات على المصارف الأخرى، الشركات، قروض الأفراد، القروض العقارية لأغراض سكنية، القروض العقارية لأغراض تجاري.

وكل فئة من هذه الفئات لها وزن مخاطر، ويعتمد الوزن الترجيحي لكل أصل ائتماني على التصنيف الائتماني للمقترض.

1- الشروط أو المعايير التي يجب توافرها في مؤسسات التصنيف الائتماني :

حدد اتفاق بازل II بعض الشروط أو المعايير التي يجب توافرها في مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية حتى يمكن، اعتمادها لقبول تصنيفاتها الائتمانية، ومن هذه المعايير[1]:

- ✓ **الموضوعية:** يجب أن يكون أسلوب تحديد التقديرات الائتمانية متشددا ونظاميا، وخاضعا لنوع من التحقق والتأكد استنادا إلى التجربة التاريخية .أضف لذلك، أن التقديرات يجب أن تخضع إلى المراجعة المستمرة، وتستجيب إلى التغييرات في المركز المالي.
- ✓ **الاستقلالية:** يجب أن تكون مؤسسة التقدير الائتماني الخارجي مستقلة كما يجب أن لا تكون خاضعة للضغوط السياسية والاقتصادية التي قد تؤثر في التصنيف الذي تتوصل إليه، كما يجب أن تكون عملية التقييم متحررة من أي قيود قد تنشأ من مجلس الإدارة.
- ✓ **الدخول الدولي /الشفافية:** يجب أن تتاح هذه التقديرات لكل من المؤسسات المحلية والأجنبية .وأن الأسلوب العام المستخدم من قبل مؤسسة التقدير الائتماني الخارجي يجب أن ينشر علنا إلى الجمهور.
- ✓ **الإفصاح:** يجب أن تفصح مؤسسة التقدير الائتماني الخارجي عن المعلومات الآتية :أساليبها في التقدير، والنسب الفعلية للخسارة التي تحققت لكل شريحة تقدير والتعديلات في التصنيف مثلا تحول تصنيف بمرتبة AA إلى تصنيف Aعبر الوقت.

[1]- نبيل حشاد ،**مرجع سابق**،ص:10

- ✓ **المصداقية:** تُستمد المصداقية إلى حد ما من المعايير المشار إليها أعلاه أضف لذلك، أن اعتماد الأطراف المستقلة المستثمرون والمصدرون والشركاء التجاريون على التقديرات التي قدمتها مؤسسات التقدير الائتماني الخارجي من قبل هو دليل على مصداقية تقديراتها.
- ✓ **الموارد:** يجب أن تمتلك مؤسسة التقدير الائتماني الخارجي الموارد الكافية، التي تُمكنها من إجراء التقديرات الائتمانية علية الجودة.

والتصنيف الائتماني تقييم مستقل، تقوم به شركات متخصصة معترف بها من جانب هيئة سوق المال، لتقييم الجدارة الائتمانية للجهة التي تقوم بإصدار السندات، للوفاء بالتزاماتها في المواعيد المقررة.

وتقوم شركات تقييم الملاءة الائتمانية بتقييم مدى قدرة المصارف والمؤسسات المقترضة على الوفاء بجميع التزاماتها المالية في وقتها وبانتظام.

2-درجات التصنيف الائتماني للالتزامات طويلة الأجل وفقا لمؤسسة العالمية :

نورد درجات التصنيف الائتماني، للالتزامات طويلة الأجل لمؤسسة S&P والتي تعتبر واحدة من أقوى ثلاث مؤسسات دولية للتصنيف الائتماني، والدرجات هي:

Best Credit Quality AAA: أعلى درجة تقييم للملاءة الائتمانية، تتمتع المنشأة في هذا المستوى من التقييم بقدرة فائقة على سداد الالتزامات من الأقساط والفوائد في مواعيدها، بالمقارنة بآخرين عليهم التزامات في الدولة ذاتها.

Very Good Credit Quality AA : درجة تقييم عالية جدا للملاءة الائتمانية، وتشير قدرة قوية جدا لمنشأة على الوفاء بالتزاماتها من الأقساط والفوائد في موعد استحقاقها، مقارنة بآخرين عليهم التزامات في الدولة ذاتها ولا تختلف المخاطر الائتمانية المرتبطة بهذه الالتزامات إلا اختلافا طفيفا عن مخاطر تلك الالتزامات المصنفة في درجة التقييم AAA.

More susceptible to economic conditions, still Good A : درجة تقييم عالية للملاءة الائتمانية، وهذا التصنيف يعكس قدرة قوية لمنشأة على الوفاء بالتزاماتها من الأقساط والفوائد في موعدها، مقارنة بآخرين عليهم التزامات في الدولة ذاتها، لكنها أكثر عرضة لآثار تغيرات غير مواتية في الأوضاع الاقتصادية أو المالية بالمقارنة مع قدرة منشأة مصنفة في درجات تقييم أعلى.

Lowest Credit Quality BBB: درجة تقييم جيدة للملاءة الائتمانية، وهي تشير إلى أن قدرة المنشأة على سداد التزاماتها من الأقساط والفوائد في موعد استحقاقها مرضية، مقارنة بآخرين عليهم التزامات في الدولة ذاتها، لكن احتمال تأثرها بتغيرات غير مواتية في الأوضاع الاقتصادية أو المالية أكبر بكثير من قدرة منشأة مصنفة في درجات تقييم أعلى.

Caution is necessary BB : ويشير هذا التصنيف إلى شكوك في قدرة منشأة على سداد التزاماتها من الأقساط والفوائد في موعد استحقاقها، مقارنة بآخرين عليهم التزامات في الدولة ذاتها، وفي نطاق هذه الدولة تُعتبر التزامات المنشأة محفوفة بمخاطر ائتمانية إلى حد ما، كما أن القدرة على سداد المستحقات في موعدها ستظل عرضة لتغيرات غير مواتية في الأوضاع الاقتصادية أو المالية.

Vulnerable to changes in economic conditions B : يشير هذا التصنيف إلى ازدياد الشكوك في قدرة منشأة على سداد التزاماتها من الأقساط والفوائد في موعد استحقاقها، مقارنة بآخرين عليهم التزامات في الدولة ذاتها، لا تتوفر حماية كافية لهذه الالتزامات في حالة وقوع تغيرات غير مواتية في الأوضاع الاقتصادية أو المالية، كما أن هذه الالتزامات تحف بها مخاطر ائتمانية أكبر من المخاطر الموجودة في درجات التقييم الأعلى.

جدول رقم (05): يوضح درجات التصنيف الائتماني:

جدول (2-1) تصنيف الملاءة الائتمانية

طويل الأجل	قصير الأجل
AAA	F1+
AA+	
AA	
AA -	
A+	F1
A	
A -	F2
BBB+	
BBB	F3
BBB-	
تقييمات دون مستوى الاستثمار	
BB+	
BB	B
BB-	
B+	
B	

This is the system of credit ratings Standard & Poor's applies to bonds. Ratings can be modified
with + or – signs, so a AA– is a higher rating than is an A+ rating. With such modifications, BBB–
is the lowest investment grade rating. Other credit rating systems are similar.
Source: Standard & Poor's, 2004.

مجلة البنوك في فلسطين، العدد19 ،2000 ص:62

– معايير التصنيف الائتماني والجدارة الائتمانية هي[1]:

- ✓ درجة استقرار الصناعة.
- ✓ القدرة التنافسية للمنشأة.
- ✓ المركز المالي وهيكل التمويل ونتائج الأداء المالي والتشغيلي والتدفقات النقدية للمنشأة.
- ✓ الإدارة والرقابة الداخلية، الأرصدة المستحقة السداد.

أوزان ترجيح الأصول بالمخاطر وفقا للأسلوب المعياري الآتي وذلك وفقا لجدول (2–2) الآتي:

جدول (06) أوزان ترجيح الأصول بالمخاطر وفقا للأسلوب المعياري:

[1]–تقرير **إتحاد المصارف العربية** لسنة 2006، ص: 16

مطالبات على Claims on	AAA to AA-	A to A-	BBB to BBB-	BB+ to B-	أقل من B-	غير مصنف (unrated)
الحكومات Sovereigns	%0	%20	%50	%100	%150	%100
منشآت القطاع العام بخلاف الحكومة المركزية Public Sector Entities (PSE)	تقدر أوزان المخاطر للمطالبات على منشآت القطاع العام طبقا للخيار الأول أو الخيار الثاني للمطالبات على المصارف. وإذا ما اختير الخيار الثاني، يجري تطبيقه دون استخدام المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل.					
بنوك التنمية الدولية Multilateral Development Banks (MDB)	تعالج وفقا للمطالبات على المصارف، ولكن بدون استخدام المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل.					
المصارف Banks (الخيار الأول)[1] Option 1	%20	%50	%100	%100	%150	%100
المصارف Banks (الخيار الثاني) [2] Option 2 المطالبات لأكثر من 3 شهور	%20	%50	%50	%100	%150	%50
المصارف Banks (الخيار الثاني) [3] Option 2 المطالبات أقل من 3 شهور	%20	%20	%20	%50	%150	%20
منشآت الأوراق المالية Securities Firms	تعامل مثل معاملة المطالبات على المصارف، ويشترط أن تخضع لرقابة متطلبات كفاية رأس المال القائمة على أساس المخاطر، وبدون ذلك تخضع هذه المطالبات لذات القواعد التي تخضع لها المطالبات على الشركات.					
مطالبات على	**AAA to AA-**	**A+ to A-**	**BBB+ to BBB-**	**BB+ to BB-**	**أقل من BB-**	**غير مصنف (unrated)**
الشركات Corporate	%20	%50	%100		%150	%100
مطالبات واردة ضمن محافظ التجزئة القانونية Claims included in the Regulatory Retail Portfolios	حددت اللجنة وزن المخاطر للمطالبات التي تدخل ضمن هذه المحفظة بنسبة 75%					
مطالبات مضمونة بعقارات سكنية Claims Secured by Residential Property	يكون وزن المخاطر 35% للقروض المضمونة بالكامل برهن عقاري سكني، سواء كان المقترض هو الذي يشغله أم كان مؤجرا. قد يطلب المراقبون من المصارف أن يزيدوا من تلك الأوزان التفضيلية للمخاطر وفقا لما تقتضيه الأحوال.					
القروض المضمونة بعقارات تجارية Claims Secured by Commercial Real Estate	%100 باستثناء الأسواق المتقدمة Well-Developed Markets وبعد موافقة المصرف المركزي، يسمح بترجيح الأصول بوزن 50% للتمويل العقاري المضمون برهن مرتفع القيمة.					
القروض التي مضى موعد استحقاقها Past Due Loans	وزن مخاطر 150% إذا ما كانت المخصصات المحددة أقل من 20% من رصيد الدين القائم. وزن مخاطر 100% عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 20% من رصيد الدين القائم. وزن مخاطر يبلغ 100% ويمكن خفضها إلى 50% بعد موافقة المراقب عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 50% من رصيد الدين القائم.					
الأصول الأخرى Other Assets	الوزن النمطي للمخاطر 100%					

(1) يتم إعطاء كافة المصارف المنشأة في دولة معينة وزنا للمخاطر يقل درجة واحدة عن الوزن الممنوح للحكومات في تلك الدولة.

(2) يقوم وزن المخاطر على أساس التصنيف الائتماني الخارجي للمصرف ذاته

(3) .مطالبات على مصارف وآجالها قصيرة أقل من (3)

(**Basel Committee: Revised Framework, The First Pillar–minimum capital requirements**,

وهذا النظام المعياري لتقدير المخاطر يعني مثلا، أنه في حالة أن يكون الطرف الآخر (المقترض) جهة سيادية، قدم لها المصرف تمويلا قدره 100 مليون دولار، وهي مصنفة في مرتبة AAA إلى AA- فإنه ستتم معاملة هذا التمويل (الأصل) على أنه خال من مخاطر العجز عن ، السداد، ولن يطلب من المصرف مقدم التمويل أي رأس مال مقابل ذلك.

ولكن إذا كان تصنيف هذه الجهة السيادية في مرتبة BBإلى B- فإن التمويل يتطلب حماية رأس المال بنسبة% 100 ، وبنسبة 8% من الأصل، أي 8 مليون دولار رأس مال مقابل المخاطر المرتبطة بذلك الأصل.

وإن جاء تصنيف الطرف الآخر(الحكومة) عند مستوى تصنيف -Bولأجل احتساب متطلبات رأس المال، فالأصل الناشئ بمبلغ 100 مليون دولار سيعامل على أنه يساوي 150 مليون دولار، ويحتاج متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطره 8% من 150 مليون دولار.

وحالة أخرى نفترض أن يكون الطرف الآخر(المقترض)إحدى الشركات، وحصلت على تمويل من مصرف قدره 100 مليون دولار، وتُصنف في مرتبة AAA إلى -AAوعليه تستلزم وزن مخاطر مرجح بنسبة % 20 سيؤدي إلى متطلبات رأس مال1.6% .

وعادة تُحتسب نسبة كفاية رأس المال حسب المعادلة الآتية:

متطلبات رأس المال = الموجودات المرجحة بالمخاطر x 8%

= (الأصل * وزن المخاطر x 8%

معيار التفتت (التنويع) يجب على المراقب أن يقتنع بأن محفظة التجزئة تتسم بدرجة كافية من التنوع، تؤدي إلى تخفيض المخاطر في المحفظة، بحيث يؤهلها لوزن مخاطر بنسبة .% 75 وإحدى الطرق لتحقيق ذلك، قد تتمثل في وضع حد أعلى لمقدار إجمالي التعرض للمخاطر لطرف واحد) طرف واحد يعني منشأة أو عدة منشآت يمكن اعتبارها كمستفيد واحد(، بما لا يزيد عن % 0.2 من إجمالي محفظة التجزئة.

–انخفاض قيمة التعرض للمخاطر الفردية :لا يمكن أن يتعدى الحد الأقصى لإجمالي مخاطر التجزئة بالنسبة لطرف واحد ما يزيد مطلقا على 1 مليون يورو.

المطلب الثاني: أسلوب التصنيف الداخلي

يمكن للمصارف التي تستوفي الحد الأدنى من بعض الشروط ومتطلبات الإفصاح، أن تنال موافقة السلطات الرقابية لاستخدام أسلوب التصنيف الداخلي من أجل قياس مخاطر الائتمان، رأس والاعتماد على تقديراتها الداخلية لمكونات المخاطر في تحديد متطلبات رأس المال لتعرض معين وهذا يجعل متطلبات أكثر توافقا مع درجة المال المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها المصرف.

فالمصارف التي تمتلك محفظة ائتمانية ذات جودة عالية، تتعرض لمخاطر أقل وتحتاج لرأس مال أقل، والعكس حال احتفاظها بمحفظة ائتمانية منخفضة الجودة، مما يعطي المصارف حافزا لتطوير أنظمتها الداخلية لإدارة المخاطر.

وتتضمن مكونات المخاطر قياس احتمال التعثر عن الدفع والخسارة عند حدوث التعثر والتعرض عند التعثر والاستحقاق الفعلي وقد يطلب من المصارف في بعض الحالات استخدام القيمة الإشرافية مقابل التقدير الداخلي لواحد أو أكثر من مكونات المخاطر.

ويقوم المدخل المستند للتصنيف الداخلي على مقاييس" الخسائر غير المتوقعة و"الخسائر المتوقعة وتمكننا" دوال Functions الترجيح بالمخاطرة من تحديد متطلبات رأس المال لذلك الجزء غير المتوقع من لخسائر.

أما الخسائر المتوقعة فتعالج بشكل مستقل.

الفرع الأول: آليات المدخل المستند للتصنيف الداخلي:

ضمن آليات المدخل المستند للتصنيف الداخلي نتناول هنا تعريف وتحديد فئات الأصول التي تستند على هذا المدخل في تقدير مخاطرها، ومكونات المخاطر والتي تُستخدم على أنها" مدخلات لدوال الترجيح بالمخاطرة التي تم تطويرها لأصناف الموجودات مثال ذلك، هناك دالة للترجيح بالمخاطرة تخص" تعرضات الشركات وأخرى" للتعرضات بالتجزئة الدوارة والمتجددة ومن ثم كيفية اعتماد المصرف للمدخل المستند للتصنيف الداخلي.

1- **تبويب التعرضات للمخاطر:**

يجب على المصارف بموجب المدخل المستند للتصنيف الداخلي، أن تبوب تعرضاتها للمخاطر بالدفتر المصرفي في فئات عريضة من الموجودات يتصف كل منها بخصائص مختلفة من المخاطرة الضمنية.

أما أصناف الموجودات هي (أ) شركات،(ب) كيانات سيادية، (ج) مصارف، (د) تجزئة، و(هـ)حقوق الملكية.

وفي فئة موجودات الشركات، يوجد خمس فئات فرعية للإقراض المتخصص وفي فئة موجودات التجزئة توجد ثلاث فئات تم تحديدها بشكل مستقل[1]

أولا تعريف تعرض الشركات :

يعرف تعرض الشركة بأنه التزام بدين على الشركة المساهمة والشركة التضامنية والمنشأة الفردية وتم تحديد خمس فئات فرعية للإقراض المتخصص للشركات وهي:

أ- **تمويل المشروع:** هو طريقة للتمويل، وغالبا ما يكون مخصصا للمنشآت الكبيرة والمعقدة، التي قد تتضمن مثلا :محطات توليد الطاقة، والمناجم والبنى التحتية للاتصالات والنقل .ويعتمد المقرض على الإيرادات التي

[1]- Basel Committee, Revised framework, The First Pillar, Credit Risk IRB approach, P53. June 2004,

يولدها المشروع كمصدر للسداد، والتي تتمثل في التدفقات النقدية للمشروع، وعلى قيمة الضمانة المتمثلة بموجودات المشروع.

وبالمقابل، إذا كان سداد التعرض يعتمد أساسا على" مستخدم نهائي يتمتع بالاستقرار والتنوع والجدارة الائتمانية، متعاقد على الوفاء بالتعرض، فإن التعرض يعتبر مضمونا من قبل المستخدم النهائي.

ب- تمويل الموجود: يشير تمويل الموجود إلى طريقة لتمويل حيازة الموجودات المادية مثل السفن والطائرات والأقمار الصناعية، حيث يعتمد سداد التعرض على التدفقات النقدية التي تولدها تلك الموجودات، التي تم تمويلها مع رهنها لصالح المقرض وإذا كان التعرض هو تجاه مقترض يمكنه مركزه المالي وقدرته على خدمة الدين، بدون الاعتماد بشكل محدد على الموجودات المرهونة، فإنه يجب معالجة التعرض على أنه تعرض الشركات المضمون.

2- **أسلوب الأساس والأسلوب المتقدم:**

بالنسبة لكل فئة من فئات الأصول التي يغطيها إطار أسلوب التصنيف الداخليIRB توجد ثلاثة ، عناصر رئيسية هي:

- ✓ مكونات المخاطر: وهي تقديرات ومحددات لمخاطر الائتمان توفرها المصارف وبعضها من تقديرات المشرفين.
- ✓ دوال أوزان المخاطر: وهي الوسيلة التي يتم بها تحويل مكونات المخاطر إلى أصول مرجحة بالمخاطر، وبالتالي تحديد متطلبات رأس المال اللازم لها.
- ✓ الحد الأدنى للمتطلبات-المعايير الدنيا التي يجب الوفاء بها وهي المعايير التي يجب استيفاءها حتى يستطيع المصرف أن يستخدم أسلوب التصنيف الداخلي لأي فئة من الأصول[1].

3- **اعتماد المدخل المستند للتصنيف الداخلي لجميع فئات الأصول:**

إذا اعتمد المصرف" المدخل المستند للتصنيف الداخلي "لجزء من احتفاظه فإنه يتوقع منه توسيع هذا الاعتماد لكي يغطي" المجموعة المصرفية ككل التي يعمل فيها المصرف.

غير أن لجنة بازل تعترف بأنه وللكثير من المصارف، قد لا يكون أمرا عمليا، ولعدة أسباب تنفيذ المدخل المستند للتصنيف الداخلي، لكي يغطي كل" فئات الموجودات و"وحدات الأعمال في الوقت ذاته .فإن بعض محددات البيانات، قد تعني أن المصارف تستطيع الوفاء بتقديراتها لكل من" احتمال التعثر عن الدفع " و"الخسارة عند حدوث التعثر "و"التعرض عند التعثر "لبعض وليس لكل فئات موجوداتها ووحدات أعمالها في الوقت ذاته.

[1]- Basel Committee, Revised framework, The First Pillar, Credit Risk IRB approach, P5 June 2004.

يترتب على المصرف إعداد" خطة تنفيذ تحدد توقيت تنفيذ" التطبيق بمراحل "للمدخل المستند للتصنيف الداخلي.

الفرع الثاني :قواعد لتعرضات الشركات والكيانات السيادية والمصارف:

عند مناقشة قواعد تعرضات الشركات والكيانات السيادية والمصارف نتناول هنا

أولا :طريقة حساب" الخسارة غير المتوقعةUL متطلبات رأس المال" الخاصة بتعرضات الشركات والكيانات السيادية والمصارف) التي هي ليست في حالة التعثر.(وقد وضعت اللجنة" دالة واحدة للترجيح بالمخاطرة لتحديد متطلبات رأس المال لكل فئات الأصول، مع استثناء وعرض دالة ترجيح للمخاطر لكل من الإقراض المتخصصSL ودالة مستقلة للترجيح بالمخاطرة، للعقار التجاري شديد التقلبHVCRE[1] .

1- الموجودات المرجحة بالمخاطرة لتعرضات الشركات والكيانات السيادية والمصارف:

يتطلب تقدير الموجودات المرجحة بالمخاطرة لتعرضات الشركات والكيانات السيادية والمصارف الآتي:

أولا : معادلة استخراج الموجودات المرجحة بالمخاطرة:

يعتمد استخراج الموجودات المرجحة بالمخاطرة على تقديرات كل من احتمال التعثر عن الدفعPD والخسارة عند حدوث التعثر LGD والتعرض عند التعثر ،EAD وفي بعض الأحيان على الاستحقاق الفعليEM وذلك لتعرض معين.

و المعادلة الخاصة بحساب الموجودات المرجحة بالمخاطرة هي كما يأتي[2]:

معامل الارتباط= 12 ,* (1- متوقع تصنيف درجة التعرض(-50* احتمال الخسارة))/(1- متوقع تصنيف درجة التعرض (-50))+24.*[1-(1- متوقع درجة تصنيف التعرض (-50* احتمال التعثر)) (1- متوقع تصنيف درجة التعرض (-50))] .

2-عناصر المخاطرة لتعرضات الشركات والكيانات السيادية والمصارف:

يتم تقدير عناصر المخاطرة كالآتي[3]:

أولا :احتمال التعثر عن الدفع:

يحدد احتمال التعثر عن الدفعPD لتعرضات الشركات والمصارف بأكبر الرقمين الآتيين:

احتمال التعثر بما يزيد عن سنة واحدة المرتبط بدرجة المقترض الداخلية التي خصص لها ذلك التعرض أو 03%.

1- (Basel Committee, Revised framework, The First Pillar, Credit Risk IRB approach, June2004, P63)

2- idem .p :63

3- (Basel Committee, Revised framework, The First Pillar, Credit Risk IRB approach, June2004, P6)6

أما بالنسبة للتعرضات السيادية فإن مخاطر التعثر عن الدفع PD هي مخاطرة التعثر لسنة واحدة المرتبطة بدرجة المقترض الداخلية التي خصص لها ذلك التعرض.

ثانيا :الخسارة عند حدوث التعثر:

- يجب على المصرف أن يقدم تقديرا عن الخسارة عند حدوث التعثر لتعرض كل شركة وكيان سيادي ومصرف. ويوجد مدخلان لاستخراج هذا التقدير هما :المدخل الأساسي والمدخل المتقدم.

أ- الخسارة عند حدوث التعثر بموجب المدخل الأساسي.

1- **معالجة المستحقات غير المضمونة والضمانة غير المعتمدة**

- ✓ بموجب المدخل الأساسي، المستحقات الممتازة المترتبة على الشركات والمستحقات على الكيانات السيادية والمصارف غير المضمونة تحتسب نسبة 45% LGD (أي ترجح مخاطرها بنسبة45%)
- ✓ لكل المستحقات فاقدة الامتياز المترتبة على الشركات والكيانات السيادية والمصارف تحتسب نسبة 75%LGD يعرف" القرض فاقد الامتياز على أنه تسهيل فاقد الامتياز بوضوح تجاه تسهيل آخر.

قد يختار المشرفون في إطار الاجتهاد الوطني، استخدام تعريف فقدان الامتياز في حالات مثل كون التسهيل غير مضمون وكون معظم موجودات المقترض قد استعملت لضمان تعرضات أخرى.

2- **الضمانة بموجب المدخل الأساسي**

بالإضافة إلى الضمانة المالية المعتمدة بموجب" المدخل المعياري"، فإنه بموجب" المدخل الأساسي المستند للتصنيف الداخلي "يوجد أشكال أخرى من الضمانة المعتمدة، تُعرف على أنها "ضمانة مؤهلة بموجب المدخل المستند للتصنيف الداخلي، تتضمن هذه الضمانات الأخرى كلا من الذمم المدينة والعقار التجاري والسكني المحدد

ب- الخسارة عند حدوث التعثر بموجب المدخل المتقدم

قد يسمح المشرفون للمصارف بعد الوفاء بمتطلبات إضافية معينة للحد الأدنى باستعمال تقديراتها الداخلية للخسارة عند التعثر، بتعرضات الشركات والكيانات السيادية والمصارف.

وتقاس الخسارة عند حدوث التعثر LGD على أنها نسبة من التعرض عند التعثر EAD .

خاتمة الفصل الثاني

إن الدور التي أصبحت لجنة بازل تلعبه في الحياة المصرفية دور مهم من خلال فرض رقابة على كافة المصارف في مختلف الدول و مساعدة الأجهزة الرقابية على القيام بمهمتها بسهولة في ظل إرتفاع مخاطر الإئتمان و زيادة حدة المنافسة بين البنوك و خاصة بين الدول المتقدمة من أجل ضمان الإستقرار المصرفي.

و تدرس لجنة من بنك التسويات الدولي على إمكانية رفع هذه النسبية إلى % 12 و % 15 مع تعديل مكونات رأس المال حتى تستطيع مواكبه التطور الإقتصادي و زيادة حجم الإستثمار و بالتالي زيادة حركة رؤوس الأموال.

و كما نجد أن المشرع الجزائري لتمكين من تطبيق مقررات لجنة بازل قام بتقديم توصيات في مجال لمراقبة البنكية حيث يتسنى للجنة البنكية مراقبة البنوك من حيث شروط استغلالها و متابعتها للقوانين حيث تقوم هذه الأخيرة بمتابعة المخالفات التي يمكن أن تحدث وتطبيق النظم الإحترازي حيث قام المشرع الجزائري بإدخال هذه النظم في شكل نسبتين هما :نسبة الملاءة و نسبة السيولة إضافة إلى ذلك نجد قوانين أخرى متعلقة بتوزيع و تغطية الأخطار و المكونات التي يجب أن تحتوي عليها رأس المال الأدنى و كذلك الأموال الخاصة بمكوناتها من أموال خاصة أساسية و أموال خاصة تكميلية وتعتبرالأخطار المعرضة التي تنشغل بها أكثر البنوك الوطنية ، وخاصة البنك الوطني الجزائري و هذا ما سيتم التطرق له في الفصل التطبيقي التالي .